جامعة محمد خيضر – بسكرة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

المواطنة و دورها في بناء الدولة القوية

"الكويت نموذجا"

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر

في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص أنظمة سياسية مقارنة و حوكمة

إعداد الطالب:

رشدي بوزكري

إشراف الدكتور:

سهام حروري

لجنة المناقشة

	رئيسا
سهام حروري	مشرفا ومقررا
	عضوا مناقشا
	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2013 / 2014

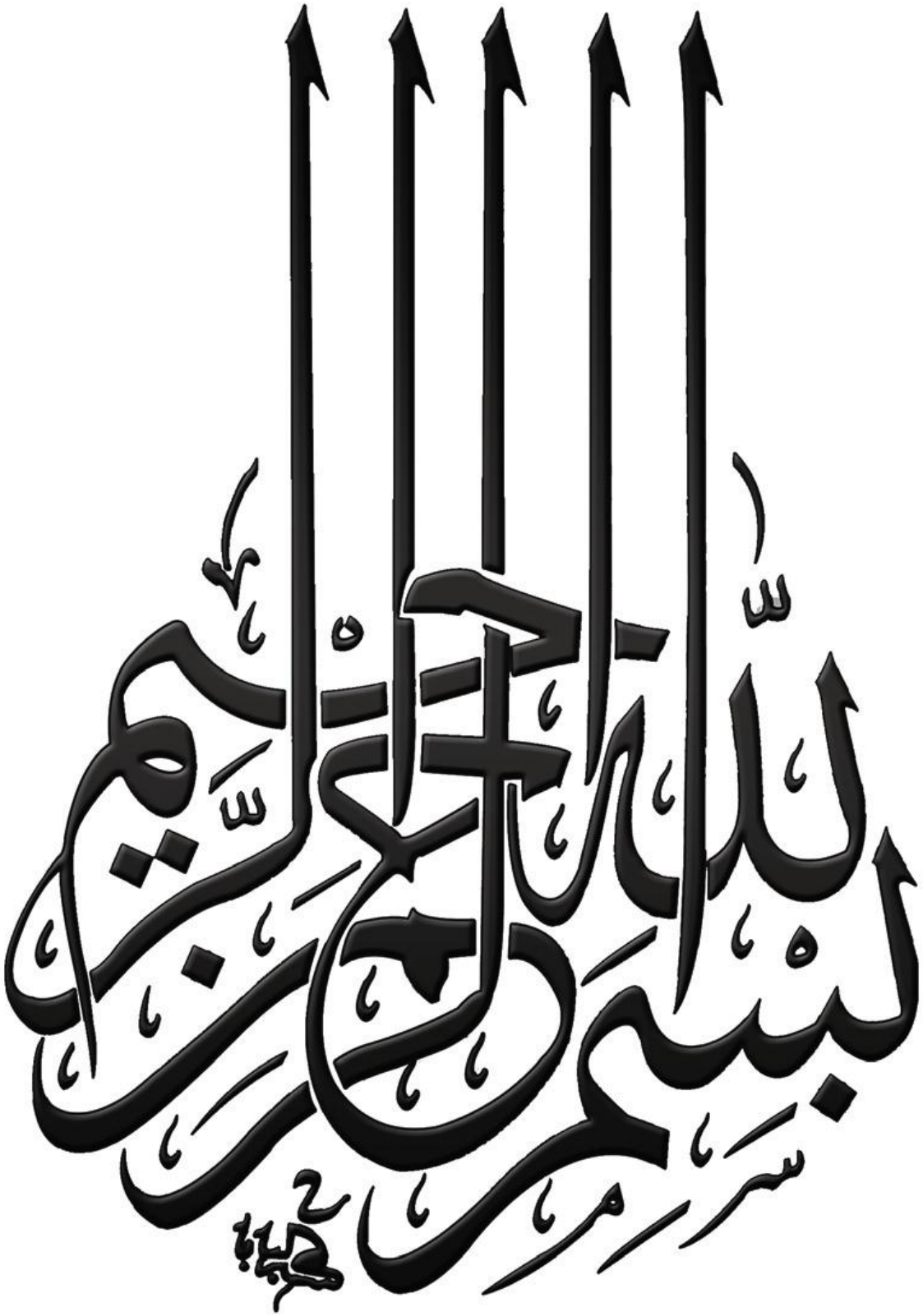
بسم الله الرحمن الرحيم

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"من أصبح منكم آمنا في سربه معافى في جسده عنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا"

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي

للمواطنة والدولة القوية

الفصل الثاني

اليات تطوير المواطنة في الكويت

قائمة المراجع

مقـــدمة

الفهرس

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للمواطنة

والدولة القوية

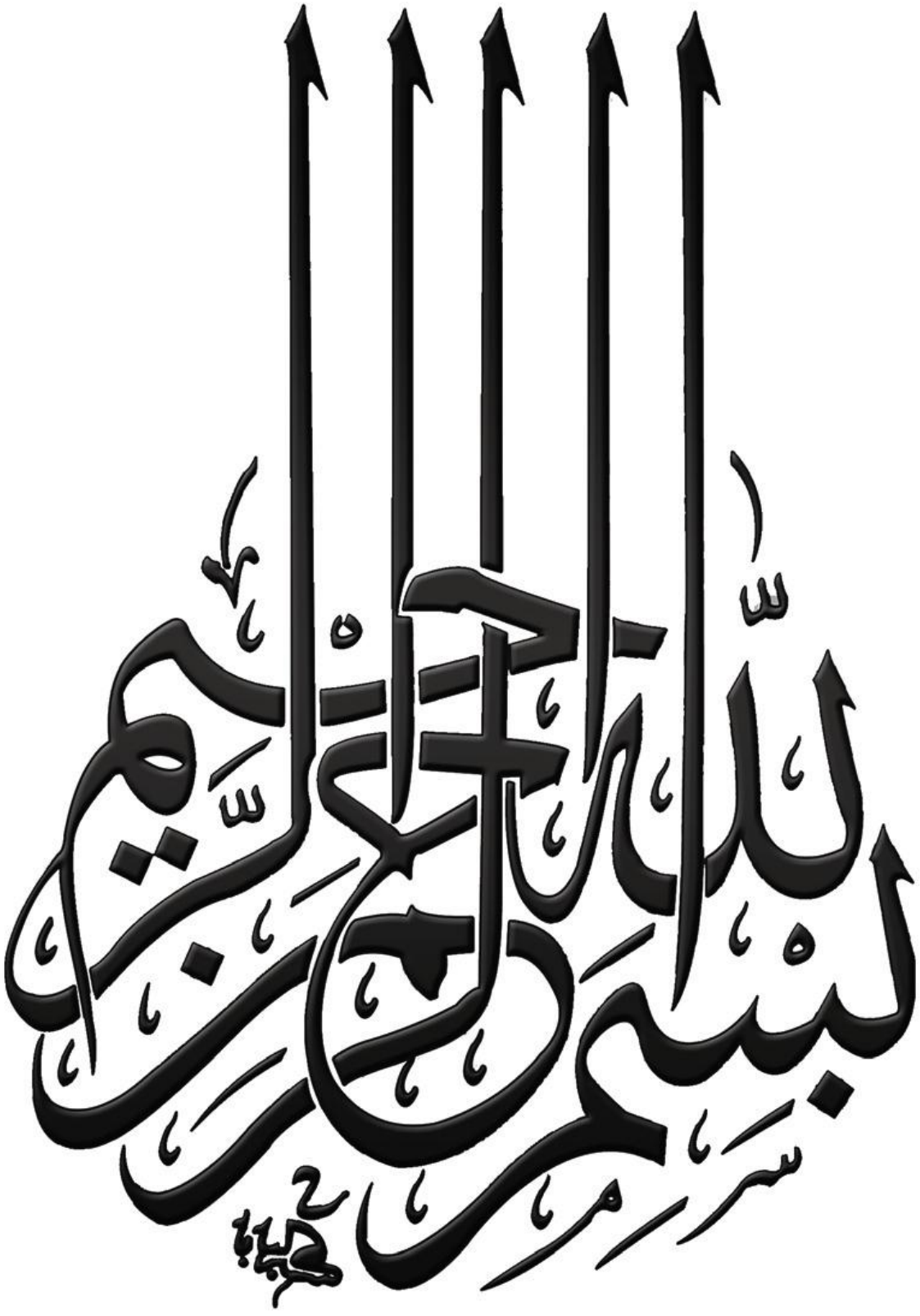
بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الثاني

آليات تطوير

المواطنة في الكويت

إهداء

إلى كل من أضاء بعلمه عقل غيره

أو أهدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه

فأظهر بسماحته تواضع العلماء

وبرحابته سماحة العارفين

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أبي الذي لم يبخل علي يوماً بشيء

وإلى أمي التي زودتني بالحنان والمحبة

أقول لهم: أنتم وهبتموني الحياة والأمل والنشأة على شغف الاطلاع والمعرفة

وإلى إخوتي وأسرتي جميعاً .....

ثم إلى كل من علمني حرفاً أصبح سنا برقه يضيء الطريق أمامي.....

الى زملائي و زميلاتي

رشدي

شكر و تقدير

الحمد الله رب العالمين شكرا وتقديرا بفضله عليّ

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية

أن نقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة

إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل

وأخص بالتقدير والشكر:

الدكتور : حروري سهام

وكل أساتذة كلية الحقوق

قسم العلوم السياسية.

رشدي

خطة البحث

مقدمة

الفصل الاول: الاطار المفاهيمي للمواطنة و الدولة القوية

المبحث الاول :المواطنـة

المطلب الاول: تعريف المواطنة

المطلب الثاني: تاريخ المواطنة

المطلب الثالث: أهمية المواطنة

المطلب الرابع: حقوق واجبات المواطنة.

المطلب الخامس: ثقافة المواطنة

المبحث الثاني: مفهوم الدولة القوية

المطلب الاول: تعريف الدولة

المطلب الثاني: أركان الدولة

المطلب الثالث: المبادئ السياسية للدولة القوية

الفصل الثاني: اليات تطوير المواطنة في الكويت

المبحث الاول: التعريف بدولة الكويت

المطلب الاول: الموقع الجغرافي لدولة الكويت

المطلب الثاني: التشكيل السياسي والاجتماعي

المطلب الثالث: دستور دولة الكويت

المبحث الثاني: المؤسسات المشاركة في تجسيد المواطنة في دولة الكويت

المطلب الاول: دور الاسرة و المؤسسات التعليمية في المواطنة

المطلب الثاني: دور الاعلام و المؤسسات الدينية

المطلب الثالث: دور المؤسسات الامنية و الاجتماعية

المبحث الثالث: نحو تفعيل مبدأ المواطنة في الكويت

المطلب الاول: التماسك الاجتماعي و تجديد ثقافة المجتمع

المطلب الثاني: ارساء قواعد الديمقراطية و استرا تيجية تنمية الوعي "العقل النقدي"

المطلب الثالث: منظومة حقوق الانسان وصيانة السلم

المطلب الرابع: تفعيل المؤسسات المجسدة لمبدأ المواطنة

الخاتمة

مقدمة

تبرز أهمية المواطنة وتربيتها من أجل الحفاظ على الهوية الخاصة بكل مجتمع وأمنه واستقراره، وصيانته من التهديدات والتحديات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية محلياً وإقليميا وعالميا، ومن ثم فإن مختلف الأطراف الرسمية والأهلية تدعو إلى تبني فلسفة يتم من خلالها إكساب الأفراد المعارف والقيم

والاتجاهات والمهارات التي يستطيعون من خلالها تحقيق مقومات المواطنة الصالحة، وتتم هذه العملية من خلال تربية المواطنة التي تهدف إلى تنمية فهم الأفراد للقضايا الوطنية، وتنمية الإحساس بالمواطنة الإيجابية واكتساب كفايات المشاركة المجتمعية الفعالة.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الموضوع من:

الأهمية البالغة التي يعني بها موضوع المواطنة، و كيفية تطبيق الياتها في الدول بالدرجة التي تسمح بأن تكسب الدولة قوة تسمح لها بتكوين مكانة لها و تحقق بذلك رضى الجماهير داخلها بما يضمن لها الاستمرارية و الولاء.

- تحليل الأليات المجسدة للمواطنة و كيفية تعميق أسس الدولة القوية.
- رصد و تحليل مفهوم المواطنة و الدولة القوية، و تبيين مرتكزاتهما.

مبررات إختيار الموضوع:

تتنوع مبررات اختيار الموضوع بين مبررات موضوعية و أخرى ذاتية:

1- المبررات الموضوعية:

- تنطلق أساسا من الأهمية البالغة التي تطرحها هذه الدراسة لدى المختصين و الباحثين في ميدان علم

السياسة.

المبررات الذاتية:

- تتمثل في الميل إلى دراسة المواضيع التي ترتبط بالفرد و علاقته بالدولة.
- محاولة تقديم صورة لكيفية تطبيق المواطنة داخل الدول بما يكسبها القوة.

إشكالية الدراسة:

ان لبنية المواطنة عدة دلالات فهي ترتبط بواقع الأفراد والدولة عبر ممارسات واقعية في حياة الناس والمؤسسات، و بناء على هذا فإن اشكالية الدراسة جاءت كالتالي :

ما مدى مساهمة المواطنة في البناء لدولة قوية؟

تتفرع عن إشكالية الدراسة التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهو مفهوم المواطنة؟
- ماهي مكونات الدولة القوية؟
- ما دور المواطنة في بقاء و استمرارية الدولة القوية؟
- كيف يتم تجسيد المواطنة في دولة الكويت

فرضيات الدراسة:

للاجابة عن الاشكالية تم الاعتماد على الفرضيتين التاليتين:

1- تجسيد اليات المواطنة يعمق الولاء و استمرارية الدولة القوية.

2- تطبيق مبدأي الديمقراطية و حقوق الانسان كفيل برسم معالم الدولة القوية.

منهجية الدراسة:

باعتبار أن المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة المشكلة، تتضمن قواعد و خطوات للإجابة على أسئلة البحث و اختيار فرضياته، من أجل الوصول إلى اكتشاف الحقيقة و الوقوف على نتائج دقيقة، تم الاعتماد في هذه الدراسة على اقتراب علاقات الدولة– المجتمع بإعتبار الدولة صاحبة دور مهم في بناء المجتمع ، و التنظيمات الاجتماعية الاخرى لها هي الأخرى دور مماثلا في تشكيل ذلك البناء، بالاضافة الى أن كل من الدولة و المجتمع يتبادلان التأثير و التأثر مما يوضح لنا حقوق و واجبات كل طرف و كيف يكون تأثير احدهما على الاخر.

كما تمت الاستفادة من النموذج المعرفي المتمثل في الاستقراء من خلال استقراء واقع المواطنة في الكويت و تفسيره و التنبؤ بمستقبله.

تنظيم الدراسة:

من أجل الاجابة عن الاشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، فصل مفاهيمي خصص للاطار المفاهيمي للمواطنة و الدولة القوية و احتوى على مبحثين الأول تناول مفهوم المواطنة و المبحث الثاني تطرق إلى مفهوم الدولة القوية.

أما الفصل الثاني فهو بمثابة فصل تطبيقي حيث عرض المواطنة في دولة الكويت في ثلاث مباحث تناول المبحث الاول التعريف بالدولة الكويتية، أما المبحث الثاني فقد فصل المؤسسات المشاركة في تجسيد المواطنة في الكويت، ليقف المبحث الثالث و الاخير على اليات تفعيل مبدأ المواطنة في الكويت.

تعتبر المواطنة فكرة اجتماعية و قانونية ساهمت في تطور المجتمع الإنساني بشكل كبير بجانب الرقي بالدولة إلى المساواة والعدل والإنصاف، وإلى الديمقراطية والشفافية، وإلى الشراكة وضمان الحقوق والواجبات. إن المواطنة ليست مجرد حقوق وواجبات مدونة، ومؤسسات وبنيات مادية فحسب وإنما تفاعل مستمر بين مكوناتها بما فيها العنصر البشري الذي يعد الحجر الأساس فيها؛ كونه هو المنطلق والمستهدف والوسيلة.

و عليه سيتم التطرق في هذا الفصل الى الاطار المفاهيمي للمواطنة و الدولة القوية من خلال مبحثين

المبحث الاول: مفهوم المواطنة.

المبحث الثاني: مفهوم الدولة القوية.

المبحث الاول : مفهوم المواطنـة

إن نجاح أي فرد أو أي جماعة أو سلطة قرين النظرة القيمية الصالحة و وليد الادارة الناجحة القادرة على ضبط و تنظيم المجتمع والدولة.

المطلب الاول: تعريف المواطنة

تعتبر المواطنة من المفاهيم الحضارية التي افرزها الفكر الحديث من خلال النتاج الفكري للإنسان والذي هو عماد وأساس هذا المفهوم، وأيضا من خلال تراكم المنجزات الحضارية في الجانب العملي التطبيقي، الذي حول المفاهيم المجردة إلى نظرية عمل تكللت بانجازات ساهمت في رفع قيمة الإنسان باعتباره معيار الحضارة[1].

وسيتم تحديد مصطلح المواطنة في معان ثلاث متلازمة هي: المعنى اللغوي، المعنى الاصطلاحي والمعنى الإجرائي.

1.<u>المعنى اللغوي</u>: البحث في المعجم اللغوي العربي يفيد أن لفظة " المواطنة " واردة من مزيد الثلاثي الخام المعجمي **(و ط ن)** من خلال الثلاثي المزيد بالألف من وطن، حيث نقول واطن من وطن، و"الوطن: المنزل الذي تقيم به، وهو موطن الإنسان ومحله"[2].

وقد أفاد المنجد في اللغة هذه المعاني ونقلها في قوله: (وطن: يطن وطنا بالمكان: أقام به. وطّن نفسه على الأمر وللأمر: هيأها لفعله وحملها عليه / و . البلد: اتخذه وطنا. واطن على الأمر: أضمر أن

---

[1] عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، <u>المقدمة</u>، بيروت: المكتبة العصرية، 2000، ط 2، ص. 20.

[2] المنجد في اللغة و الأعلام، بيروت: دار الشروق، ط 29، ص. 906.

يفعله معه. أوطن إيْطانا بالمكان: أقام به / و . واستوطن البلد: اتخذه وطنا. الوطن: ج أوطان: منزل إقامة الإنسان ولد فيه أو لم يولد . المواطن: الذي نشأ معك فيوطن واحد أو الذي يقيم معك فيه.

والمواطنة آتية من مزيد وطن بالألف " واطن " والذي يعني الموافقة والمصداقة على الأمر؛ وهو ما لم يذهب إليه بعض منظري المواطنة العرب،وقالوا أن المواطنة قادمة من لفظة " وطن " بدل واطن. في حين ذهب بعضهم إلى عكس هذا المذهب، حيث (لم ير أهل اللغة دلالة لهذا اللفظ على مفهومها الحديث إذ واطن في اللغة تعني مجرد الموافقة واطنت فلانا يعني وافقت مراده)[1]، لكن آخرين من المعاصرين رأوا إمكانية بناء دلالة مقاربة للمفهوم المعاصر بمعنى المعايشة في وطن واحد من لفظة "المواطنة " المشتقة من الفعل " واطن " فواطن فلان فلانا يعني عاش معه في وطن واحد كما هو ساكنة يعني ساكنه يعني سكن معه في مكان واحد.

و واضح أن الألفاظ السابقة ومعانيها منقولة عن القواميس القديمة. باستثناء لفظين: اللفظ "وَطن" ففي تعريفه إضافة لا أصل لها في المعاجم القديمة، وهي قوله "ولد فيه أم لم يولد"؛ فهذا الجزء من التعريف منقول من لغة أجنبية. أما قوله: "منزل إقامة الإنسان" و"مربط المواشي" فهو المعنى الأصيل في اللغة العربية.

2.<u>المعنى الاصطلاحي</u>: يعود مصطلح المواطنة اصطلاحا إلى: "تعود كلمة civicالتي ترجع إلى الكلمة اليوناني القديم Civis، والتي تعني (المواطن). وبهذا فالتربية المدنية معنىَ ومبنىَ هي تربية المواطن"[2]، خاصة بما هو ذات قانونية لها حقوق ومصالح وعليها واجبات.

---

[1] المنجد في اللغة و الأعلام، مرجع سابق، ص. 912.

[2] حسين جمعة، "الوطن والمواطنة"، <u>مجلة الفكر السياسي</u>، سوريا، العدد 25، 2006، ص.54.

وقد جاء في قاموس Oxford إن المواطنة Citizenship تعني: أن يكون المواطن مواطناً لبلاد معينة بالحقوق والواجبات.

وقد وردت Citizenship أيضا بمعنى " الجنسية " وتعني " انتساب أو انتماء الفرد إلى شعب الدولة بوصفه عنصراً من العناصر المكونة لها"[1]. ويرى فقهاء آخرون أن الجنسية هي: نظام قانوني يكفل التوزيع الدولي للأفراد على مختلف دول العالم، وتنعكس آثار هذا التوزيع الدولي على الحياة القانونية للفرد وتمس قدرته على كسب الحقوق وتحدد مركزه القانوني في علاقته بالدولة التي ينتمي إليها وسائر الدول الأخرى ...وبمعنى اخر فإن المواطنة تعطي الإنسان صفته الوطنية والإنسانية لأن الانتماء إلى بلد ما في المنظومة العالمية هو في نفس الوقت انتماءً إلى العالم، غير أن هذا البعد بمستوييه الوطني والإنساني بما يتضمنه من حقوق وطنية وإنسانية أمر منقوص الحضور في البلاد العربية، بسبب تغليب البلاد العربية للواجبات على كافة الحقوق، كما أن المواطنة تعني الانتماء إلى وطن ما على المستوى الجغرافي[2]؛ أي انها "انتماء الإنسان إلى بقعة أرض،أي الإنسان الذي يستقر بشكل ثابت داخل الدولة أو يحمل جنسيتها ويكون مشاركاً في الحكم ويخضع للقوانين الصادرة عنها ويتمتع بشكل متساوٍ مع بقية المواطنين بمجموعة من الحقوق ويلتزم بأداء مجموعة من الواجبات تُجاه الدولة التي ينتمي إليها.

أما دائرة المعارف البريطانية فعرّفت المواطنة (citizenship) بأنها "علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة والمواطنة تدل

[1] سامح فوزي، المواطنة، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، 2007، ص 90.

[2] منصور زوي المطيري، الصياغة الإسلامية لعلم الاجتماع الدواعي والإمكان، قطر: وزارة الأوقاف والشوون الإسلامية، 1413، ص 102.

ضمناً على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات، وهي على وجه العموم تسبغ على المواطنة حقوقاً سياسيةً مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة"[1].

وعرّفت موسوعة الكتاب الدولي المواطنة بأنها "عضوية كاملة في دولة أو في بعض وحدات الحكم، وأن المواطنين لديهم بعض الحقوق، مثل حق التصويت وحق تولي المناصب العامة وكذلك عليهم بعض الواجبات مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم"، أما موسوعة كولير الأمريكية فعرفتها بأنها "أكثر أشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالاً"[2].

وورد في الموسوعة السياسية: أن المواطنة هي "صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتماؤه إلى الوطن"[3].

وفي قاموس علم الاجتماع تم تعريف المواطنة: بأنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي "دولة" ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول "المواطن" الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق أنظمة الحكم القائمة، ومن منظور نفسي؛ فالمواطنة هي الشعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسية التي هي مصدر الإشباع

---

[1] فاروق أحمد دسوقي، مقومات المجتمع المسلم، الاسكندرية: دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع، 1998، ص. 200.

[2] جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، تر: بولس غانم، بيروت: اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع، ، 1982، ص. 320.

[3] محمد النعماني، المواطنة السياسية في الجمهورية اليمنية(1990–2007): الأبعاد الدستورية والقانونية والعملية، متحصل عليه:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=102886

للحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطار المصيرية، وبذلك فالمواطنة تشير إلى العلاقة مع الأرض والبلد.[1]

إن المواطنة الحديثة تدل على جملة من القيم الهامة منها[2] :

1- التمسك بالقيم الأساسية الراسخة والمثل العليا والتصرفات الحضارية المشتركة .

2- المشاركة الفعالة في تسيير الشؤون العامة ويكون ذلك سواء على المستوى الوطني و العالمي.

3- التمتع بالحقوق والحريات الفردية والجماعية المنصوص عليها في دستور وقوانين الدولة.

3-المعنى الإجرائي:

في هذا المستوى يمكن أن نعرف المواطنة بأنها: انتماء الفرد إلى وطن معين بالمولد أو بالجنسية ضمن إطار مجتمع سياسي مؤسساتي؛ بما يمكّنه من حقوق ويكلفه بواجبات بموجب ذلك الانتماء، في مساواة مع الأخرى، وبما يحقق علاقة سليمة مع الدولة في إطار من الشفافية و الديمقراطية.

من خلال التعريف الإجرائي اسخلاص الأساسيات التالية:

أولا: المواطنة انتماء إلى الوطن إما عبر المولد وهذا انتماء أصلي، وهو يربط الفرد بالأرض برباط الجغرافية والهوية، وإما انتماء بالجنسية عبر منح الجنسية للفرد الذي لم يولد في الوطن، وإنما طرأ عليه لسبب معين، قد يكون زواج أو تجارة أو لجوء سياسي ... والجنسية تمنح للمجنس نفس حقوق الأفراد الأصليين، وتعتبره عنصرا مندمجا عضويا في المجتمع رغم أنه قد يحتفظ بخصوصياته الأصلية. وهنا تتجلى أهمية المواطنة في رفع تلك الخصوصيات عن التعاطي مع الجنس.

---

(1) عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مرجع سابق، ص. 25.

(2) محمد احمد عبد النعيم، مبدأ المواطنة و الاصلاح الدستوري- دراسة تحليلية مقارنة"، مصر: دار النهضة العربية للنشر، 2007، ص. 22.

ثانيا: المواطنة تقوم مع مجتمع سياسي مؤسساتي يحترم الحقوق والواجبات في إطار القانون. وبالتالي المواطنة لا تمارس في مجتمع غير مؤسساتي أو إثني أو شمولي ... وبذلك ممارسة المواطنة لها أساسيات ومداخل لابد منها أهمها الفكر المؤسساتي.

" فالمواطنة هي مبدأ الدولة الحديثة ومرتكزها؛ بل عمودها الفقري في النشأة و الاستمرارية، في التكوين والبقاء. حيث لا وجود لمواطنة حقيقية ضمن النظام الشمولي الاستبدادي –الأوتوقراطي– مهما حاول النظام أن يصبغ نفسه بصبغة ديمقراطية. فمفهوم المواطنة تبلور جنبا إلى جنب مع مفهوم الدولة الدستورية ملكية كانت أم ديمقراطية"[1]. وهذا ما ركّز عليه جان جاك روسو في أدبياته الديمقراطية، وما حاول هيجل التركيز عليه في تقديمه العقلي للملكية الدستورية في كتابه (فلسفة اليمين). ومع غياب الدستور، تنتفي كل المقومات الحديثة للدولة بما فيها المواطنة.

ثالثا: المواطنة حقوق وواجبات؛ تقوم على ثقافة المواطنة التي تدفع المواطن بالقيام بواجبات مقابل استيفاء حقوقه دون تميز أو تحيز بما فيها المشاركة السياسية وتقلد الوظائف العامة. ومن ثم لا يمكن للفرد المواطن أن يتواطأ على حجب حقوق الدولة لأنها في الأصل حقوقا عامة تهمه والآخر. وفي المقابل لا يمكن للدولة أن تحجب عليه حقوقه لأنها حقوقا عينية، أصلها حقوقا للدولة لأنها تشكل مدخلا لها إلى حقوقها. فمثلا: الموظف " المواطن " الذي يدفع الضرائب المستحقة للدولة، يعي بأن تلك الضرائب تشكل دخلا للدولة بواسطته يمكنها أن تسدد راتبه الشهري، وأن تشيد الطرق والمرافق العامة وغيرها، وكلها تعتبر حقوقا له. فالطريق المعبد جيدا من حقه، والمستشفى الذي يقدم الاستشفاء من حقه. كما أن الدفاع عن الوطن والدولة من واجب المواطن وجعل الوطن والدولة فوق أي وطن آخر فـ "الواجب الأساس في المواطنة في الدول الحديثة هو الإخلاص والولاء للأمة فالمنتظر من كل مواطن أن يضع

[1] حسين جمعة، مرجع سابق، ص. 26.

مصالح أمته وسعادتها فوق مصالح أية أمة أخرى وسعادتها وأن أهم واجبات المواطن التي تنبعث من هذا الواجب الأساس تتمثل في عدة أمور منها : طاعة قوانين الأمة ودفع الضرائب والخدمة في القوات المسلحة عندما يدعى لذلك . وللمواطن امتيازان أساسيان أولهما أهليته إذا ما وصل إلى سن الرشد الذي تحدده الدولة للمساهمة في عمليات اتخاذ القرارات التي تحدد سياسة الدولة وذلك عن طريق بعض الوسائل مثل حق التصويت وحق تولي الوظائف وثانيهما : حقه في أن تقوم الدولة في الداخل والخارج في حماية نفسه وملكه" [1].

رابعا: المواطنة مساواة الأفراد أمام القانون والدستور، بما يعني ممارسة المواطن حقوقه كاملة وأداء واجباته كاملة دون ميز أو مضايقة أو إلغاء أو تهميش. والحقوق تضمن له حق المشاركة في المجتمع السياسي أو المدني كما تضمن له ممارسة حقوقه المتنوعة الأخرى. فالمواطنة إذن (تتعلق بالمساواة بين جميع المواطنين والفرص المتساوية لجميع المواطنين للمشاركة في الحياة السياسية والعامة، أي أن ركني المواطنة هما المساواة والمشاركة) [2]. وبذلك فـ (في دولة المواطنة جميع المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات، لا تمييز بينهم بسبب الاختلاف في الدين أو النوع أو اللون أو العرق أو الموقع الاجتماعي ... إلخ) [3].

خامسا: المواطنة لا تتحقق على الوجه الأكمل إلا في إطار من الشفافية والديمقراطية وضمن علاقة سليمة بين المواطن والدولة واضحة بحكم وضوح القوانين وشفافيتها. فالدولة التي لا تقنن مرافقها ولا تمارس الشفافية مع مواطنيها ولا تتسم بالديمقراطية في نظامها السياسي، فإنها لا تحقق المواطنة ولا

---

[1] حسين جمعة، مرجع سابق، ص .30.

[2] علي القاسمي، "مقاربات في الحوار والمواطنة ومجتمع المعرفة"، متحصل عليه:
http://www.iraqalkalema.com/article.php?id=2880

[3] محمد بن عبد الله السهلي، "دور القانون في تكريس المواطنة"، جريدة الرياض، المملكة العربية السعودية، العدد 14193، 2007، ص. 90.

تضمن ممارستها؛ حيث لا يمكن تفعيل مفهوم المواطنة إلا تحت مظلة نظام سياسي دستوري ديمقراطي يشمل جميع شرائح المجتمع، قائم على حفظ حقوق الإنسان وصون كرامته والعمل على توفير متطلبات الحياة الكريمة له. ولا يمكن تبنيها إلا إذا استطاع الإنسان في المجتمع أن يختار من يمّثله.

فينبغي على المواطن ضمن مفهوم المواطنة الحقيقي أن يعي حقوقه كاملة والمنطلقة من أن الحكومة وجدت لخدمة الشعب، وان الشعب لم يخلق لخدمة الحكومة، وهذا يعني أن الناس مواطنو الدولة الدستورية الديمقراطية ورعاياها، وهم أسباب وجودها. وفي الوقت الذي تصون فيه الحكومة حقوق مواطنيها وتحميها، فبالمقابل يظهر المواطنون ولاءهم لحكومتهم، وتستطيع الدولة أن تطالب المواطن بواجباته تجاه دولته ومجتمعه [1].

تتحدد معاني المواطنة إجرائيا وفقما حدده الأستاذ سامح فوزي، ومن أهمها:

1- الوضع القانوني: أبسط معاني المواطنة هو أن تكون عضوا في مجتمع سياسي معين أو دولة بعينها. فالقانون هو الذي يؤسس الدولة، ويخلق المساواة بين مواطنيها، ويرسي نظاما عاما من الحقوق وواجبات تسري على الجميع دون تفرقة. وعادة ما تكون رابطة الجنسية معيارا أساسيا في تحديد من هو المواطن؟

2- المشاركة في الحياة العامة: عادة ما يشار إلى المشاركة في الحياة العامة بـ " المواطنة الفعالة "، وتشمل مجالات كثيرة يمكن تصنيفها كالآتي:

* انخفاض القيود القانونية على دخول الفاعلين السياسيين . الأحزاب السياسية مثلا . مجال المنافسة السياسية.

[1] سامح فوزي، مرجع سابق، ص.97.

* حرية الحركة لكل الفاعلين السياسيين، حزبيين كانوا أو غير حزبيين، لإطلاق حملاتهم الانتخابية، والترويج لبرامجهم و آرائهم.

* انتفاء وجود أية قيود أو تهديد من أي نوع للناخبين في ممارسة حق التصويت.

* أن يكون العائد النهائي من الانتخابات ذا " معنى "، والمقصود هنا أن يمتلك الأفراد المنتخبون القدرة على ممارسة سلطتي البرلمان في التشريع والرقابة. إذا افتقروا إلى ذلك تصبح الانتخابات ذاتها بلا معنى، حتى ولو سارت بشكل ديمقراطي.

3- العضوية السياسية: وهي " العضوية في مجتمع سياسي معين"[1] وهو ما يعادل الانتماء الوطني إلى دولة أو كيان سياسي بعينه. يمس ذلك قضية "سيكولوجية " مهمة هي الشعور بالانتماء للوطن وليس مجرد الإقامة فيه.

4- الرفاهة الاجتماعية: يشمل حق كل مواطن في الحصول على فرص متساوية لتطوير جودة الحياة التي يعيشها. ويتطلب ذلك توفير الخدمات العامة للمواطنين، وبخاصة الفقراء والمهمشين، وإيجاد شبكة أمان اجتماعي لحماية الفئات المستضعفة في المجتمع، وأن يظل لها صوت في التأثير على السياسة العامة.

5-السلوك التعليمي: يشير إلى " الأنشطة التعليمية " التي تساعد المواطنين على أن يكونوا مواطنين فاعلين، مشاركين، يتصرفون بمسؤولية تجاه مجتمعهم وشركائهم في المواطنة. وهو أمر تحتاج إليه الدول الديمقراطية التي لا يستطيع النظام أن يعمل بها بكفاءة دون مشاركة مواطنيها على نطاق واسع. ولكن هذا النمط من الفعالية والمشاركة من جانب المواطنين لا ينشأ تلقائيا أو مصادفة، بل يحتاج إلى جهد تعليمي ممتد يشمل كل الأفراد.

[1] محمد بن عبد الله السهلي، مرجع سابق، ص. 97.

وتبقى في المستوى الإجرائي المواطنة ممارسة ميدانية للحقوق والواجبات في مجتمع ديمقراطي، يؤمن بالمؤسسات والقانون. كما تبقى المواطنة تؤمن بالآخر بكل تفاصيل خصوصياته، ولا تلغيه باسم تلك الخصوصيات بل تستثمرها لصالح الفرد والمجتمع على حد سواء.[1]

المطلب الثاني: تاريخ المواطنة

يعود مصطلح المواطنة الى أعماق التاريخ، لارتباطها بالمجتمع الإنساني، عندما شكل نواته الاصطلاحية عبر الانتقال من التوحش إلى الاستقرار على ضفاف الأنهار ومواطن الزراعة والصيد. فحينها كان المواطن هو من انتمى إلى تلك المجتمعات البدائية. فكانت له حقوق كما عليه واجبات نحو المجتمع الذي يعيش فيه.

وبالتالي يمكن القول أن المواطنة ارتبطت باستقرار الإنسان في المدينة . بعيدا عن توصيف المدينة بمواصفاتها الحاضرة . فيكفي عمقها الاجتماعي الذي يفيد تكون مجتمع صغير له هوية وقيادة وتقاليد ينتظم إليها في تدبير المعيش اليومي. وبذلك "إن تاريخ المدينة هو تاريخ المواطنة، في عمقها الفلسفي والسياسي"[(2)] .

و" يمتد مفهوم المواطنة إلى المدن الإغريقية القديمة"، وما كانت تعني أكثر من مرادف للغريب الذي لا ينتمي إلى نفس المدينة. وظل مفهوم المواطنة مفهوما بدائيا حتى عصر التنوير، عندما قام رموز عصر التنوير "هوبز، ولوك، وروسو، ومونتسكيو، وغيرهم" بطرح مفهوم آخر يقوم على العقد الاجتماعي ما بين أفراد المجتمع والدولة أو الحكم، وعلى آلية ديمقراطية تحكم العلاقة بين الأفراد أنفسهم بالاستناد إلى القانون الذي يتساوى عنده الجميع. وبعدها تغير مفهوم المواطنة من أداة تمييزية ضد الآخرين تربط

[(1)] سامح فوزي، مرجع سابق، ص. 118.

[(2)] مكاوي عبد الغفار ، جذور الاستبداد، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،1994، ص. 70.

الناس عضويا ضمن مفهوم القوة والسلطة إلى الإشارة إلى أن المواطن ذو ذات مستقلة كينونة وحقوقا.

ومن أجل منع استبداد الدولة وسلطاتها نشأت فكرة المواطن الذي يمتلك الحقوق غير القابلة للأخذ أو الاعتداء عليها من قبل الدولة. فهذه الحقوق هي حقوق مدنية تتعلق بالمساواة مع الآخرين وحقوق سياسية تتعلق بالمشاركة في اتخاذ القرار السياسي، وحقوق جماعية ترتبط بالشئون الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية و البيئية"[1].

كما " يعد التعمق في الأصول اللغوية والاصطلاحية للمواطنة في الفكر العربي والغربي أمراً لا يقتضيه اختلاف النظم المرجعية التي استمدت منها المفاهيم فحسب؛ بل يضاف إليه اختلاف حقول المعرفة التي كانت محضناً مباشراً لكل مصطلح وموجهاً لدلالته في الثقافتين العربية والغربية" [2]، ومن ثم تتضح أهمية تأصيل المفهوم وبحثه في إطار الدوائر الفكرية بمنطلقاتها المرجعية والتي توجب على الباحث القراءة التاريخية لهذا المصطلح.

لقد اقترن مبدأ المواطنة بحركة نضال التاريخ الإنساني من أجل العدل والمساواة والإنصاف، وكان ذلك قبل أن يستقر مصطلح المواطنة وما يقاربه من مصطلحات في الأدبيات السياسية والفكرية والتربوية، وتصاعد النضال وأخذ شكل الحركات الاجتماعية منذ قيام الحكومات الزراعية في بلاد الرافدين مروراً بالحضارة السومرية والآشورية والبابلية وحضارات الصين والهند وفارس وحضارات الفينيقيين والكنعانيين.

و أسهمت تلك الحضارات وما انبثق عنها من أيديولوجيات سياسية في وضع أسس للحرية والمساواة تجاوزت إرادة الحكام فاتحة بذلك آفاقاً رحبة لسعي الإنسان لتأكيد فطرته وإثبات ذاته وحق المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات الأمر الذي فتح المجال للفكر السياسي الإغريقي

---

[1] مكاوي عبد الغفار، مرجع سابق، ص .71.

[2] محمد بن عبد الله السهلي، مرجع سابق، ص. 103.

ومن بعده الروماني ليضع كل منهما أسس مفهومه للمواطنة والحكم الجمهوري " الذي كان يعني حتى قيام الثورة الأمريكية في أواخر القرن الثامن عشر، الحكم المقيد في مقابلة الحكم المطلق وليس الحكم الجمهوري كما نفهمه اليوم ".

وقد أكد كل من الفكر السياسي الإغريقي والروماني في بعض مراحلهما على ضرورة المنافسة من أجل تقلد المناصب العليا و أهمية إرساء أسس مناقشة السياسة العامة باعتبار ذلك شيئاً مطلوباً في حد ذاته. و أفرزت تلك التجارب التاريخية معانٍي مختلفة للمواطنة فكراً وممارسة تفاوتت قرباً وبعداً من المفهوم المعاصر للمواطنة حسب آراء المؤرخين.

وحتى في التاريخ المعاصر تنوعت إفرازات مفهوم المواطنة بحسب التيارات الفكرية السياسية والاجتماعية التي لا يمكن قراءتها وفهمها ونقدها بمعزل عن الظروف المحيطة بها أو بعيداً عن الزمان والمكان بكل أبعادهما الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأيديولوجية والتربوية، ومن ثم لا يمكن "التأصيل السليم لمفهوم المواطنة باعتباره نتاجاً لفكر واحد مبسط وإنما باعتبار أنه نشأ ونما في ظل دوائر فكرية متعددة تنوعت نظرياتها وعقائدها بل وظروف تشكلها على المستوى المحلي والقومي والدولي.

و لأن قضية المواطنة محوراً رئيساً في النظرية والممارسة الديمقراطية الحديثة، فإن تحديد أبعادها وكيفية ممارستها ينبع من الطريقة التي يمنح بها هذا النظام أو ذاك حقوق المواطنة للجميع ومدى وعي المواطنين وحرصهم على أداء هذه الحقوق والواجبات"[1].

إذن " ففكرة المواطنة ذات تاريخ طويل في أوربا يبدأ من أثينا في اليونان القديمة حتى يصل إلى

[1] عبد الغفار مكاوي، مرجع سابق، ص. 90.

الثورة الفرنسية عام 1789 وما تبع ذلك من ثورات وإصلاحات عملت على تعميق وتكريس حق وفكرة المواطنة والوطنية"[1].

أما في التاريخ العربي الإسلامي نظريا بالاعتقاد وعمليا بعدة عوامل منها تكوين السلطة و الجيش. وقد بَقيَ المفهوم التاريخي للمواطنة بهذا المعنى تفاوتيا سواء بين الأفراد الأحرار الذكور أو بين الأحرار والعبيد، المؤمنين وغير المؤمنين، النساء والرجال؛ إضافة لأشكال العصبية المتكونة حول الخلافة.

وبهذا المعنى كان هذا المفهوم في واقع الأمر حصيلة اجتهادات دنيوية في ثوب ديني، وقد ارتبط في الذاكرة التاريخية بجملة حقوق وامتيازات. بعد سنوات كادت الكلمة فيها تنقرض من الأدبيات الأوروبية، بدأت عملية إعادة التفاعل مع التراثين اليوناني والروماني في إيطاليا مع "ماكيافلي" (1469-1527)، وفي إنجلترا مع " جيمس هارينغتون وجون ميلتون " في منتصف القرن السابع عشر وقد تركا أثرهما في الثورة الأميركية وبشكل خاص ما عرف بالهارينغتونية الجديدة. وفي القرن الثامن عشر شكلت المواطنة موضوع نقاش في غاية الثراء في فرنسا، في حين تعّرف موسوعة ديدرو في 1753 المواطن بكونه "عضو في المجتمع" يحدد قاموس تريفو في 1771 الكلمة بالقول "تعبير ذو علاقة بالمجتمع السياسي"[2].

وفي العقد الاجتماعي (1762) يربط "جان جاك روسو" المفهوم بمعنى السيادة والطاعة للنفس أولا، التحرر من دور الرعية وتمتع الأفراد بالحكم الذاتي. إن طرح روسو فتح المجال إلى محاولة ربط التقاليد الجمهورية بالتعاقدية الحديثة وهو يشير إلى المشكلة الرئيسية التي تطرحها ثنائية الحرية والمساواة. بتعبير آخر، حالة التناقض بين الموارد العامة والمصالح الخاصة.

---

[1] محمد النعماني، مرجع سابق.

[2] سامح فوزي، مرجع سابق، ص 122.

و يمكن القول بوجود اتجاه عام عند العديد من المفكرين والسياسيين في القرن الثامن عشر إلى عدم اعتبار المواطنة حقا طبيعيا، ولكن بنفس الوقت عدم اعتبارها ضد الطبيعة. فيما يختصره البعض باعتبارها طبيعة ثانية، ومع الثورة الفرنسية طبع المفهوم شحنة مثالية أساسية تنطلق من اعتبار حامل الحقوق المدنية والسياسية العنصر النووي المكون للأمة: ارتبط المفهوم بالجمهورية باعتبار أن الهوية الجماعية التي تتشكل من مجموع المواطنين وحدها تملك السيادة داخل الدولة. و لم يميز إعلان حقوق الإنسان والمواطن بين الإنسان والمواطن، ولكن الفكر السائد في 1789 استمر يصنف التصويت وظيفة أكثر منه حقا، وفي سنة 1793 تم إقرار فكرة أن المواطن هو كل رجل بلغ 21 سنة وهو بالضرورة ناخب. مع تعزيز لتعريف للمواطن عند دستوريي 1793 باعتباره الوطني والسياسي في الممارسة، أي التأكيد على المواطنة كفعل أكثر منها صفة. الأمر الذي أصّل لفارق أساسي بين الكتابات الأنجلو ساكسونية حيث تتوافق المواطنة مع الجنسية إلى حد كبير، والكتابات الفرانكوفونية التي تؤكد على ارتباط المواطنة بالمشاركة الفعلية في الحياة العامة ومشكلات المجتمع. [1]

في 1793 أيضا، حدد "امانويل كانط" المواطنة بامتلاك الحقوق المدنية التي يضمنها وضع البرجوازية، فقط سيد القرار وغير التابع اقتصاديا يمكن اعتباره مواطنا حرا، فالاستقلال الاقتصادي يمنح المواطنة ويستثنى من هذه القاعدة النساء والأطفال. و قد كان "كوندورسيه" من قلائل الفلاسفة السياسيين الذين تبنوا حق المرأة في المواطنة الكاملة، إلا أنه جبن عن طرح ذلك في المعارك السياسية التي خاضها؛ في حين أصدرت "أولمب دوغوج قد اصدرت "إعلان حقوق المرأة والمواطنة" في 1791 الذي يؤكد على حق المرأة الكامل في المواطنة. لكنها دفعت ثمن مواقفها أمام المقصلة في 3 نوفمبر 1793. لم يتوقف الفكر السياسي الهيغلي عند تعارض ممكن بين "المواطنة" و"الجنسية"؛ بل أكد من جهة على

(1) سامح فوزي، مرجع سابق، ص 122.

القبول الإيجابي والفاعل للمدنية كإطار للحياة الأخلاقية الفعلية ومن جهة ثانية حذر من انكفاء الفكر على نفسه، هذا الانكفاء الذي يشكل خطرا مدمرا .[1] .

المواطن عند كارل ماركس (1818–1883) هو الموضوع "المجرد" – غير الواقعي في تاريخ غير طبيعي. إن التقاطع بين المواطن والحرية (الحقوق السياسية والمدنية)، كان يعيد النقاش حول المساواة (الطبيعية عند البعض، الثقافية عند البعض الآخر)[2].

وبقدر ما نال المواطن حقه الكامل في التصرف "بشخصه وملكياته" حسب تعبير Sieyès، كلما مكنه ذلك من الابتعاد عن تلك الصورة التي رسمها رواد الاشتراكية من السان كيلوت إلى ماركس، من هنا نجد عند أوين وسان سيمون أيضا نقدا "للوهم السياسي ولأفكار حقوق الإنسان" يقوم على ضرورة تحقيق برنامج اجتماعي كشرط للانعتاق الإنساني مع نقد صارم لإطلاق حق الملكية.

كلما تعمق المرء في دراسة التجربتين الفرنسية والأميركية، كلما شارك جاك زيلبربرج قولته "الممر من الحقيقة إلى النسبية يؤدي بنا، في نظم المعرفة الحرة والعقلانية إلى مبدأ الشك الذي يستجوب باسم الحكمة البناء الاجتماعي لحقل المواطنة, إن كانت المواطنة، بالنسبة للإنسان الممارس هي مساعد دولة القانون والديمقراطية التعددية ونقطة ارتكاز في انتظام الحقل الوطني، فهي بالنسبة للباحث، مصطلح تعسفي، متفرد، مثالي النمط، يهدف تحديدا إلى وضع ديكور لطيف لمشاريع سياسية مختلفة ولأنظمة سياسية متعددة"[3].

---

[1] محمد بن عبد الله السهلي، مرجع سابق، ص 94.

[2] المرجع نفسه، ص 95.

[3] أماني غازي جرار، المواطنة العالمية، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2010، ص 82.

المطلب الثالث: أهمية المواطنة

تعتبر المواطنة فكرة اجتماعية وقانونية وسياسية ساهمت في تطور المجتمع الإنساني بشكل كبير بجانب الرقي بالدولة إلى المساواة والعدل والإنصاف، وإلى الديمقراطية والشفافية، وإلى الشراكة وضمان الحقوق والواجبات. وعليه؛ فهي ذات أهمية لأنها:

أولا/ تعمل على رفع الخلافات والاختلافات الواقعة بين مكونات المجتمع والدولة في سياق التدافع الحضاري، وتذهب إلى تدبيرها في إطار الحوار بما يسمح من تقوية ترابط المجتمع وتعلق المواطن بوطنه ودولته، وتدفعه إلى تطوير مجتمعه عامة ووطنه خاصة والدفاع عنه، فـ " تفعيل حق المواطنة في المجتمع هو الآلية الناجعة للحد من الفتن و الصراعات الطائفية و العرقية و الجنسية في أي مجتمع على قاعدة المساواة وعدم التمييز"[1]؛ "فالمواطنة كمبدأ ومرجعية دستورية وسياسية، لا تلغي عملية التدافع والتنافس في الفضاء الاجتماعي، بل تضبطها بضوابط الوطن ووحدته القائمة على احترام التنوع وليس على نفيه، و تسعى بوسائل قانونية وسلمية الى الاستفادة من هذا التنوع في تمتين قاعدة الوحدة الوطنية.

حيث يشعر الجميع بأن مستقبلهم مرهون بها، وأنها لا تشكل نفيا لخصوصياتهم، وإنما مجال للتعبير عنها بوسائل منسجمة وفقا لمتطلبات العصر ومكتسبات الحضارة.

ولا يكتمل مفهوم المواطنة على الصعيد الواقعي، إلا بنشوء دولة الإنسان. تلك الدولة المدنية التي تمارس الحياد الايجابي تجاه قناعات ومعتقدات وأيدلوجيات مواطنيها. بمعنى أن لا تمارس الإقصاء والتهميش والتمييز تجاه مواطن بسبب معتقداته أو أصوله القومية أو العرقية. كما أنها لا تمنح الحظوة

[1] حسين جمعة، مرجع سابق، ص 30.

لمواطن بفضل معتقداته أو أصوله القومية أو العرقية. فهي مؤسسة جامعة لكل المواطنين، وهي تمثل في المحصلة الأخيرة مجموع إرادات المواطنين).[1]

ثانيا/تحفظ على المواطن حقوقه المختلفة وتوجب عليه واجبات تجاه دولته،بمعنى أنها تحفظ على الدولة حقوقها تجاه المواطنين.وتؤدي إلى الرفع من الثقة لدى المواطن والدولة في تجاه أحدهما للآخر،بما يحقق لحمة النسيج الاجتماعي للمجتمع، ويؤدي إلى شراكة في تنمية المجتمع من خلال المواطن والدولة في نفس الوقت؛ ذلك أن "متانة النسيج الوطني تتطلب التسليم بمفهوم المواطنة، مفهوم تتحقق فيه المساواة بين البشر، وينال فيه الفرد موقعه الاجتماعي ووظيفته عن طريق كفاءته وقدراته ونزاهته.فالواقع يؤكد أن ثمة علاقة في المضمون بين مفهومي المواطن والمواطنة. حيث إننا لا يمكن أن تتحقق المواطنة، بدون مواطن يشعر شعورا حقيقيا بحقوقه وواجباته في وطنه. فلا مواطنة بدون مواطن،ولا مواطن إلا بمشاركة حقيقية في شؤون الوطن على مختلف مستوياته"[(2)].

ثالثا/ تضمن المساواة والعدل والإنصاف بين المواطنين أمام القانون وخدمات المؤسسات، وأمام الوظيفة العمومية والمناصب في الدولة، وأمام المشاركة في المسؤوليات على قدم ومساواة، وأمام توزيع الثروات العامة، وكذلك أمام الواجبات من دفع الضرائب والخدمة العسكرية والمحافظة على الوطن والدفاع عنه؛ فـ "المواطنة هي الحق الفردي لكل أبناء الوطن في تقرير مصير الوطن، والتمتع بكل خيراته"[(3)].

رابعا/تعترف بالتنوع والتعدد العرقي واللغوي والإيديولوجي والسياسي والثقافي والطائفي والاقتصادي والاجتماعي وترتفع عنه في العلاقة بين المواطن والدولة، وتعمل على صون هذا التنوع والتعدد واحترامه

---

(1) حسين جمعة، مرجع سابق، ص. 30.

(2) مجدي خليل، (حقوق الإنسان وحقوق المواطنة)، متحصل عليه:
http://www.amcoptic.com/n2008/magdy-khalil-6-08.htm

(3) ياسر خالد عبد بركات، (مبدأ المواطنة واستحقاق الدستور الدائم)، متحصل عليه:
http://mcsr.net/activities/007.htm

مع توفير قنوات وممرات للمشاركة والتعاون والتكامل من أجل إثراء المضامين والمفردات المدنية والحضارية للمواطن والوطن معا. وبذلك تقع الدولة في نفس المسافة بين مكونات المجتمع في إطار من الحياد واحترام الجميع وتفعيلهم. فالمواطنة هي " إطار يستوعب الجميع، فهو يحافظ على حقوق الأقلية والأكثرية في نطاق مفهوم المواطنة الجامعة. فالمواطنة هي المساواة بين المواطنين بصرف النظر عن الصبغات الدينية أو المذهبية أو القبلية أو العرقية أو الجنسية. فكل مواطن له كامل الحقوق وعليه كل الواجبات"[1].

والمواطنة الحقيقية لا تتجاهل حقائق التركيبة الثقافية والاجتماعية والسياسية في الوطن ولا تحدث تغييراً في نسب مكوناتها، ولا تمارس تزييفاً للواقع، وإنما تتعامل مع هذا الواقع من منطلق حقائقه الثابتة، بحيث توفر البيئة الصحيحة والخصبة لتكوين ثقافة الوطن التي تتشكل من تفاعل ثقافات أبناء الوطن. و هي التعبير الطبيعي عن حالة التنوع والتعدد الموجودة في الوطن. ثقافة تؤكد حاجة كل طرفا للأخر و أن ثقافة الفرد هي محصلة ثقافة كل أبناء الوطن، فهي ليست ثقافة فئوية أو طائفية أو جنسوية، وإنما هي ثقافة وطن بكل تنوعاته وأطيافه وتعبيراته، كما أنه "في المجتمع المدني يتجاوز أفراد المجتمع الاعتقاد الديني إلى مبدأ المواطنة، ويعترفون بمبدأ الاختلاف في العقيدة الدينية التي يجب أن لا تحول دون الانتساب لمواطنة مشتركة، لأن المواطنة توفر آلية العيش وسط التنوع والاختلاف، وتولد جانبي الواجبات والحقوق"[2].

خامسا/تُمكن المواطن من تدبير الشأن العام من خلال النظام الانتخابي ناخبا ومنتخبا للمؤسسات المنتخبة التي تعبر عن دولة القانون والمؤسسات. ومن خلال العضوية في منظمات وهيأت المجتمع

---

[1] مجدي خليل، مرجع سابق.

[2] خالد بن عبد الله بن دهيش، رؤية مواطن للوطن بين (المواطنة والوطنية)، الجزيرة، متحصل عليه:
http://www.suhuf.net.sa/2005jaz/jun/4/rj9.htm

المدني، مما يعني أن المواطن يساهم في البناء الدستوري والسياسي والمدني للدولة من حيث ضمان الدولة لهذا الحق. وبذلك فالدولة تساهم في خلق بيئة للإبداع والابتكار، تسود فيها الكفاءة معيارا لأي تدبير.

سادسا/ تحدد منظومة القيم والتمثلات والسلوك الأساس لاكتساب المواطنة والتربية عليها، كما تحدد الإطار الاجتماعي المرجعي لممارسة الحقوق والواجبات والعلاقات بين الأفراد والجماعات والدولة. وبالتالي فهي ناظم سياسي ومجتمعي وأخلاقي وثقافي لفضاء الوطن بتجلياته المختلفة. يعطي الثقة للمواطن للمشاركة الحية والنشيطة في الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية .

سابعا/ تضمن حقوق الإنسان في المجتمع والوطن والدولة؛ لكونها تنقل الحق الإنساني إلى حق للمواطنة عبر تشريعه وتقنينه. وتضمن استمرار المجتمع في الإطار السياسي الذي يعبر عنه وهو الدولة. فـ "المواطنة أرقى من أن تكون مفهوما، هي بالحقيقة مبدأ الدولة الحديثة ومرتكزها بل عمودها الفقري في النشوء والاستمرارية، في التكوين والبقاء"، ومن ثم فإن المواطنة تحفز المواطن على المطالبة بالحقوق مع أداء الواجبات في سيرورة الاستمرار والتطور؛ مما يجعل المواطن يَرقى بنفسه إلى الوعي بمكانة المواطنة في حياته الفردية والمجتمعية؛ فهي قيمة أخلاقية واجتماعية وسياسية وسلوك ممارس قبل أن تكون معرفة وثقافة. [1]

ومن ثم فإن أهمية الأبعاد القانونية والسياسية ومكانتها المركزية في مراعاة مبدأ المواطنة ليست بسبب أفضليتها على الحقوق الأخرى وإنما يتعدى سبب اكتسابها لتلك الأولوية أهميتها الذاتية إلى حقيقة كونها الضمانة الأكيدة لتنمية إمكانيات النضال السياسي السلمي لاستخلاص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يمكن تحقيقها من خلال تنمية وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني وهنا تنتقل

(1) محمد بن عبد الله السهلي، مرجع سابق، ص ص 105- 107.

المواطنة من كونها مجرد توافق أو ترتيب سياسي تعكسه نصوص قانونية لتصبح المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات قيمة اجتماعية وأخلاقية وممارسة سلوكية يعبر أداؤها من قبل المواطنين عن نضج ثقافي ورُقي حضاري وإدراك سياسي ايجابي بّناء"[1].

ثامنا/ تؤدي إلى بناء نظام سياسي مدني تعددي متنوع في العرق والمؤسسات "الأسرة، العائلة، القبيلة، الحزب، النقابة، " والثقافة والإيديولوجيا والدين، مرتفع عن تعدديته نحو تكاملها وتفاعلها من باب احترام المشاركة الشعبية للمواطنين وتبويئها صدارة السلطة على مؤسسات الدولة، لأنها هي المصدر للسلطة والممارسة السياسية عبر المؤسسات التمثيلية. وتحتضن تطور هذه السلطة وتلك المؤسسات بطرق ديمقراطية. حيث "في المجتمعات التعددية، قوميا أو دينيا أو حتى ذات بنى ونظم ما قبل مدنية، يصبح مفهوم المواطنة معيارا لدرجة التقدم والتحول والتطور في هذه المجتمعات، بمعنى كلما تعددت التكوينات والمكونات السياسية والثقافية والاجتماعية، تصبح المواطنة أساسا لبناء الدولة المدنية، الحديثة، وبالتالي تكون المواطنة معيارا للحق والواجب، تتحدد عبرها العلاقة بين المجتمع والدولة"[2]. وعليه فـ"المواطنة توفر مساحة للمواطن كي يعمل على تطوير نوعية الحياة في المجتمع. تتطور وتتقدم المجتمعات بجهود أبنائها جميعا"[3].

---

[1] محمد بن عبد الله السهلي، مرجع سابق، ص. 108.

[2] سامح فوزي، مرجع سابق، ص. 100.

[3] ماجد بن ناصر بن خلفان المحروقي، دور المناهج في تحقيق أهداف تربية المواطنة، متحصل عليه:

www.moe-nizwa.net

المطلب الرابع: حقوق واجبات المواطنة

1 - حقوق المواطنة:

للمواطن حقوق مختلفة تشمل كل المجالات: المجال المدني والمجال السياسي والمجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والفكري وغيرها، لذلك هناك من يرى بأن حقوق الإنسان هي حقوق المواطنة، وهناك من يميز بينها.

و عليه انطلاقا من كون الدول تترجم في قوانينها حقوق الإنسان وتحاول تطبيقها، يمكن القول أن حقوق الإنسان هي حقوق مواطنة بينما حقوق المواطنة ليست حقوق إنسان عامة لأنها تتعلق بإنسان بعينه وهو الذي يحمل جنسية البلد المتواجد فيه. على سبيل المثال: فحق الدعم المالي في حالة العاطلين على الشغل في أروبا حق مواطنة في فرنسا مثلا، وهو ليس حقا إنسانيا عاما يستحقه كل إنسان خارج الجنسية الفرنسية أو الإقامة الشرعية بفرنسا.

إن حقوق المواطنة تختلف من بلد لآخر، بينما حقوق الإنسان حقوق عامة، مستحقة داخل التراب الوطني وخارجه. وعليه فكل منحى للدولة في تشريع وتطبيق حقوق الإنسان تنحو نحو تأصيل تلك الحقوق حقوقا للمواطنة.

والمواطنة يترتب عليها ثلاثة أنواع رئيسية من الحقوق والحريات التي يجب أن يتمتع بها جميع المواطنين في الدولة دونما تميز من أي نوع ولا سيما التميز بسبب العنصر أو اللون أو اللغة وهي كما يلي"[1].:

[1] ماجد بن ناصر بن خلفان المحروقي، مرجع سابق.

1.الحقوق المدنية: تتمثل في حق المواطن في الحياة وعدم إخضاعه للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الإحاطة بالكرامة، وعدم إجراء أية تجربة طبية أو علمية على أي مواطن دون رضاه ، وعدم استرقاق أحد والاعتراف بحرية كل مواطن طالما لا تخالف القوانين ولا تتعارض مع حرية آخرين ، وحق كل مواطن في الأمان على شخصه وعدم اعتقاله أو توقيفه تعسفياً ، وحق كل مواطن في الملكية الخاصة، وحقه في حرية التنقل وحرية اختيار مكان إقامته داخل حدود الدولة ومغادرتها والعودة إليها وحق كل مواطن في المساواة أمام القانون، وحقه في أن يعترف له بالشخصية القانونية وعدم التدخل في خصوصية المواطن أو في شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته ولا [1]لأي حملات غير قانونية تمس شرفه أو سمعته وحق كل مواطن في حماية القانون له، وحقه في حرية الفكر، والوجدان والدين واعتناق الآراء وحرية التعبير وفق النظام والقانون وحق كل طفل في اكتساب جنسيته.

2.الحقوق السياسية: وتتمثل هذه الحقوق بحق الانتخابات في السلطة التشريعية والسلطات المحلية والبلديات والترشح، وحق كل مواطن بالعضوية في الأحزاب وتنظيم حركات وجمعيات ومحاولة التأثير على القرار السياسي وشكل اتخاذه، من خلال الحصول على المعلومات ضمن القانون والحق في تقلد الوظائف العامة في الدولة والحق في التجمع السلمي.

3.الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: وتتمثل الحقوق الاقتصادية أساسا في حق كل مواطن في العمل والحق في العمل في ظروف منصفة والحرية النقابية من حيث النقابات والانضمام إليها والحق في الإضراب. أما الحقوق الاجتماعية تتمثل في حق كل مواطن بحد أدنى من الرفاه الاجتماعي والاقتصادي وتوفير الحماية الاجتماعية والحق في الرعاية الصحية، والحق في الغذاء الكافي، والحق في

(1) ماجد بن ناصر بن خلفان المحروقي، مرجع سابق.

التأمين الاجتماعي، والحق في المسكن، والحق في المساعدة، والحق في التنمية، والحق في بيئة نظيفة والحق في الخدمات كافية لكل مواطن ، وتتمثل الحقوق الثقافية في حق كل مواطن بالتعليم والثقافة).

2- واجبات المواطنة: بجانب الحقوق السابقة هناك واجبات للمواطن عليه القيام بها و هي كالتالي:

. دفع الضرائب للدولة، وعدم التملص منها.

. طاعة القوانين والعمل بها والمطالبة بالعمل بها، والدفاع عنها في وجه انتهاكها مع معرفتها.

. الدفاع عن الدولة والوطن بكل قوة وحماس.

. العمل على تنمية الدولة والوطن.

. المطالبة بحقوقه.

. المحافظة على ممتلكات الدولة والوطن.

. أداء الخدمات الواجبة عليه كالخدمة العسكرية[1] .

و تعتبر واجبات المواطن نتيجة طبيعية ومنطقية وضرورية في ظل نظام المواطنة، وهو نظام ديمقراطي يتساوى فيه الجميع أمام الحقوق والواجبات والخدمات دون تمييز.

المطلب الخامس: ثقافة المواطنة

تقوم ثقافة المواطنة على ركائز أساسية منها:

(1) ماجد بن ناصر بن خلفان المحروقي، مرجع سابق.

-***القيم***: إن مضمون المواطنة يقوم على مجموعة من القيم والمبادئ والأساسيات الإيجابية والأخلاقية؛ وبذلك فالمواطنة تشكل نسقا من القيم تتفاعل فيما بينها من جهة أولى، ومن جهة ثانية تتفاعل مع خارجها من القيم الأخرى، وهي قيم تتحرك نحو المواطن والوطن والدولة والبيئة والكون بشد وحدته.

وهي تعني قيم المساواة والعدل والإنصاف والبناء والحوار والوحدة في تنوع والتكامل والتضافر والتآزر والتضامن والاندماج في المجتمع من أجل إغنائه وتطويره وتحسينه والحرية والكرامة والمشاركة والتسامح والديمقراطية والاختلاف.

بعد غرس القيم في النشأ تعمل المواطنة تعمل على تعزيز الانتماء للوطن وخدمته والدفاع عنه، والسعي من أجل العيش المشترك مع الشريك الاجتماعي الذي يتقاسم الحياة مع الآخرين في الوطن. وهي تحيط ممارسة الحقوق والواجبات بإطار أخلاقي لا يسمح بالتجاوزات في الممارسة مهما كان المنفذ للمواطنة أو المستفيد منها.

كما تضمن تلك القيم سيرورة المؤسسات والفكر المؤسساتي القائم على احترام المؤسسات ووظيفتها في الدولة والمجتمع ومدى أهميتها للمواطن من حيث كونها أدوات خدماتية لصالحه. وقيم المواطنة تضمن عدم انتهاك الحقوق والواجبات بجانب المحافظة عليها وعلى حقوق الإنسان بل تؤدي إلى احترام القوانين والتشريعات والرموز المختلفة المعبرة عن الذات والآخر والوطن والمجتمع والدولة. لأن قيم المواطنة تصبح قيم ذاتية ومكون من مكونات الشخصية الفردية والجماعية للمواطن، وتكون نسق أخلاقي يضمن فعالية المواطنة في المجتمع بين مكوناته المتنوعة[1].

[1] محمد احمد عبد النعيم، مرجع سابق، ص 97.

فثقافة المواطنة لا تعني فقط المعرفة التامة بمجموع القيم المكونة لها، وإنما هي الوعي بأهميتها في الحياة الفردية والمجتمعية، والاقتناع بفاعليتها في المجتمع لأجل تحقيق أهدافها المعلنة والضمنية. وهي لا تستقيم مع القيم السلبية التي تنافيها، وتنافي شروط وجودها. وهي التي تساهم في بناء نظام سياسي ديمقراطي، الشيء الذي تعيه بعض النظم السياسية العربية كالمغرب؛ حيث قال العاهل المغربي: "فمنظورنا للإصلاح المؤسسي يستهدف عقلنة وتجديد المؤسسات، على درب توطيد دعائم دولة عصرية، وترسيخ ثقافة المواطنة، التي تتلازم فيها حقوق الإنسان بواجباته وبأجهزة حمايتهما من التجاوزات المنافية للقانون. بيد أن المواطنة الفاعلة لن تستقيم إلا بالتنشئة الصالحة المرتكزة على الأركان الثلاثة المتكاملة للعقيدة السمحة والثقافة المنفتحة والتربية السليمة"[1].

كما أن " تثبيت قيم المواطنة و السلوك المدني لدى غالبية أفراد المجتمع يعطي مشروعيّة لإعطاء الثقة في المواطن للمشاركة النشيطة و المؤثّرة في الحياة الاجتماعية والسياسية و الاقتصادية. إنّ ما سمّاه" بيار روزنفلون" بتقديس المواطن من خلال تنشئته على الاقتراع العامّ يجب أن يكون مسبوقا بعمليات تنشئة اجتماعية و تثقيف مدني يسهّلان على المواطن استيعاب ما يدور حوله و معرفة حقوقه و واجباته وحدود مسؤولياته، أمّا في غياب هذا الوعي المدني فإنّ ربط مصير بلادٍ باتجاهات أفراد لا تتوفّر فيهم صفة المواطن يصبح نوعا من القفز على الواقع " [2].

[1] علي حسين ال ابراهيم، (المواطنة التي يتحدث عنها الجميع)، متحصل عليه:

http://www.mohawer.net/forum//showthread.php?t=12551

[2] محمد بن عبد الله السهلي، مرجع سابق، ص. 101.

-***الاكتساب***: لا يمكن للمواطنة وقيمها أن تقوم دون اكتسابها عبر التربية والتنشئة عليها بمختلف الوسائل والطرق والأدوات؛ بدء بالأسرة وانتهاء بالمدرسة ومرورا بوسائل الإعلام والتكنولوجيا ومؤسسات المجتمع المدني.

فـ " الأسرة بصفتها المؤسسة الأولى في التنشئة عليها دور كبير في ترسيخ مفهوم المواطنة لدى الأبناء من خلال تنمية حسهم الوطني وتوجيههم إلى احترام الأنظمة والقوانين وتوجيه سلوكهم ومراقبتهم في الصغر والكبر. إضافة إلى أن على الوالدين أن يكونا قدوة حسنة يقتدي بها الأبناء في المحافظة على مكتسبات الوطن وتعزيز وتكريس مفهوم المواطنة"[1]، وتلعب المدرسة الحجر الأساس في إكساب النشء قيم المواطنة وواجبات المواطن وحقوقه في إطار التربية على المواطنة من خلال المواقف التعليمية التعلمية والتربوية. وبما " أن المواطنة تدخل في إطار النسق القيمي للمجتمع فان عملية التعليم والتعلم الإجرائية الخاصة بها سوف تنبثق من نظريات التعلم والتعلم المذكورة وحيث أن القيمة لها مكون معرفي فيجب أن تسعى المدرسة لتنمية المعرفة النظرية بمفهوم المواطنة فتبين جملة الحقوق والواجبات التي أقرتها كل من الأديان السماوية.

كما يجب أن تغرس المدرسة في نفوس التلاميذ احترام الآخر وقبوله، وفي إطار المكون الوجداني لقيم المواطنة يجب أن تسعى المدرسة بمجموعة من المواقف التعليمية سواء تلك التي تشمل الأنشطة الصفية أو اللاصفية في تكوين اتجاه إيجابي في نفوس التلاميذ نحو هذه القيم بحيث تصبح جزء من تكوينهم الوجداني ومن سلوكهم مع أنفسهم ومع زملاؤهم، وحيث أن المواطنة كقيمة لها مكون اجتماعي يتمثل في كون الإنسان كائن، ذو صبغة إنسانية اجتماعية لا يستطيع العيش بمفرده بل هو في حاجة ماسة لان يعيش وسط مجتمع يحقق فيه الشعور والأساس بالانتماء، وعلى المدرسة أن تنمي هذا الانتماء

[1] مجدي خليل، مرجع سابق.

في نفوس التلاميذ وان تخلق لهم جملة من الأنشطة التي تمكن التلاميذ من معرفة قضايا مجتمعه والاهتمام بها والمساهمة المتواضعة في الأنشطة المجتمعية من خلال الاتصال مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية.

و يتحدد دور المدرسة أيضا في تنمية قيم المواطنة من خلال وجود إدارة تربوية تعي مفهوم التربية الحديثة، وتمارس أسلوب ديمقراطي في قيادة المدرسة، وتعمل على خلق بيئة تعليمية فاعلة من خلال نسج علاقات تواصل إنسانية وتربية مع المعلمين والمتعلمين على حد سواء وبخصوص دور المعلم في تنمية قيم المواطنة فأنه يتجسد عن طريق القدوة الحسنة أمام التلاميذ وقيامه بدور المربي الفاضل الذي تتجسد في شخصية تلك القيم فهو أبعد ما يكون عن الديكتاتورية بل يكون علاقة ودية مع تلاميذه ويحترم دواتهم ويعطف عليهم ويتلمس مشكلاتهم ويحترم آرائهم ويتقبلها حتى يستطيع أن يساهم في تنمية الانتماء في نفوس التلاميذ نحو المدرسة والذي بدوره يشكل أساس الانتماء الوطني؛ كما يقتضي ذلك تطوير قدراته ومعارفه خاصة في مجال طرق التدريس الحديثة"[1].

بالاضافة الى المدرسة يجب على مؤسسات المجتمع المدني، التي تشتغل في مجال المواطنة وفي مجال حقوق الإنسان مطالبة مباشرة بتمرير التربية على المواطنة ، وتذكي الوعي بها في المجتمع وفي محيطها المحلي الذي تشتغل فيه. من خلال إدماج المواطنة في أنشطتها. فمثلا: الجمعيات التي تهتم بجودة المنتوجات الصناعية معنية بتعريف المواطن بحقوقه وواجباته تجاه الجودة، فحين يجد سلعة فاسدة أو منتهية الصلاحية عليه أن يخبر بها الجهات المختصة وأن يندد بذلك، لأن من حقه التمتع بجودة المنتوج الصناعي وصلاحية استعماله؛ لأن مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها مؤسسات أهلية " يفترض بها أن تكون قريبة من الناس، تشكل قنوات تعمل على تمكين الأفراد من التعبير عن مطالبهم، والدفاع

[1] سامح فوزي، مرجع سابق، ص 139.

عن حقوقهم وتفعيل مشاركتهم الجماعية في تحقيق متطلباتهم الاقتصادية. هنا يمارس الأفراد نشاطات متعددة ومتنوعة ترتكز جميعها على محددات ثقافية تتجسد في فلسفة المجتمع المدني التي تشكل في مجملها الثقافة المدنية المغايرة للثقافة التقليدية"[1].

مما سبق فان ما يجب القيام به على المستوى العربي هو دمقرطة بنية الدولة الوطنية بما يؤصل المواطنة القائمة أساسا على سيادة القانون ومساواة الجميع أمامه. ومن هنا تصبح مساءلة مؤسسات "المجتمع المدني" باعتبارها المجال الذي يعبر فيه المواطنين عن حقهم، بل ومسئوليتهم، في الإقامة والانتماء إلى الروابط والجمعيات والأحزاب والنقابات والاتحاد تنصب على دورها في تجسيد المواطنة وتوسيعه ليشمل ليس الحقوق السياسية فقط بل والحقوق الاجتماعية، وهنا يمكن القول بأن مؤسسات المجتمع المدني تتباين كثيرا فبعضها يسعى للتغيير الاجتماعي لصالح مجالات الحرية، وتوسيع وتكريس العدالة الاجتماعية والتضامن المجتمعي، و بعضها الآخر يعمل لصالح إعادة إنتاج نظم قائمة على سلب أسس المواطنة تحت مسميات مختلفة كالحفاظ على التراث والأصالة والخصوصية ولمواصلة التعامل مع المواطنين كرعايا أو كانتماءات عشائرية أو جهوية أو أثنية أو طائفية"[2].

. **الممارسة:** لا معنى للمواطنة من غير ممارسة فعلية لها على أرض الواقع، لأن الممارسة هي التي تعطيها القيمة التداولية في سوق المواطنة، حيث تصبح بدون ممارسة ترفا فكريا لا فائدة منه. علما بأن العلم هو العلم الذي تستفيد منه الإنسانية في حل مشاكلها وقضاياها المختلفة. و المواطنة دون ممارسة تهدم ثقافة المواطنة والمواطنة ذاتها من الداخل، لأنها تفقد لدى المواطن قيمتها العملية والنفعية. لذا قارن الأستاذ "عبد المحسن بن عبد الله الماضي" بين الوطنية والمواطنة، فوجد المواطنة الوجه العملي

---

[1] وليد سيدي محمد، الدولة و اشكالية المواطنة، عمان: دار كنوز للنشر و التوزيع، 2010، ص 112.

[2] محمد بن عبد الله السهلي، مرجع سابق، ص 102.

للوطنية، حيث قال " المتفق عليه أن الوطنية شعور والمواطنة ممارسة.. و الوطنية حب ووفاء بينما المواطنة قبول ورضا. والوطنية حرارة وانفعال وجداني أما المواطنة فهي سلوك وتصرفات.. والوطنية أداء يحضر في المناسبات العامة.. أما المواطنة فهي الأداء الفردي للواجبات اليومية.. والوطنية ارتباط عاطفي بالأرض والمجتمع، بينما المواطنة ارتباط عملي.. و الوطنية حس قلبي ضميري داخلي، أما المواطنة فهي سلوك فعلي ظاهر.. و الوطنية لا تعدُّد فيها ولا تبدُّل، أما المواطنة فهي التكيُّف والمرونة بما تعنيه من تغيُّر وتبدُّل.. أي أن الوطنية نتيجة لواقع بينما المواطنة وسيلة لهدف. و من المتفق عليه أيضاً أن الوطنية هي محصلة للمواطنة.. فلا وطنية جيدة بدون مواطنة جيدة [...] الوطنية ذات علاقة بالتاريخ و الهوية. أما المواطنة فهي التناغم والإيقاع الحياتي اليوم [1]. و يضيف قائلا " الوطنية مرتبطة بالأرض وبالمجتمع .. بينما المواطنة مرتبطة بالمعيشة اليومية في بلدك، أو بلد غير بلدك.. وتوطين النفس يعني تعويدها، وتوطين الجسد يعني الإسكان"؛ الوطنية لا تشترط الالتزام بالقيم والمفاهيم المجتمعية، بينما لا مواطنة دون التزام بهما.. وإذا كانت قمة الوطنية أن تتجاوز القوانين والأنظمة ونواميس الحياة في سبيل وطنك.

فإن قمة المواطنة هي الالتزام التام بالقوانين والأنظمة. أخيراً الوطنية ممكن أن تفقد مالك أو حياتك بسببها، أما المواطنة فيمكن أن تفقدها بسبب نضوب الفائدة أو بسبب مالك أو حياتك".[2]

وممارسة المواطنة هي الضمان الوحيد للدخول إلى دلالة الدولة الحداثة والديمقراطية والعادلة والقادرة نتيجة ممارسة الحقوق والواجبات التي ترتكز عليها الدولة الحديثة، وفي غياب أية ممارسة واقعية معيشة لا يمكن أن نتحدث عن المواطنة. لأن الوطنية ليست كلمات فارغة وإنما أعمال وأفعال وسلوك لها ناتج في واقع الفرد والناس والدولة والمجتمع والوطن؛ ذلك " أن المسافة بين الوطن والمواطن لا تجسدها كلمات

(1) وليد سيدي محمد، مرجع سابق، ص 113.
(2) سامح فوزي، مرجع سابق، ص 140.

و شعارات، بل سلوك المواطن بين حقوقه وواجباته! وهو السلوك الذي يعكس حقيقة المواطنة وفاء وانتماء، ... المواطنة تستشعر نسق متوازٍ ومتوازن مع الحقوق و الواجبات، إن المواطنة السلوكية الواعية بالحقوق والواجبات هي الانتماء الحقيقي" للوطن والذات الفردية والجماعية.

إن هذه القيم والاكتساب والممارسة هي التي تتفاعل فيما بينها في نطاق الحراك الاجتماعي لإنتاج ثقافة المواطنة، التي تعتبر من أحد مداخل ترسيخ المواطنة في المجتمع واستمرارها، ونشرها كأساس عملي للتداول بين الناس وبينهم وبين الدولة. ومن ثم لا تستقيم المواطنة إلا بأسسها وشروطها وضروریاتها[1].

[1] محيي الدين عيسو، المواطنة في رؤية ثلاث سياسيين كرد من سورية، متحصل عليه:
http://www.yek-dem.com/moxtarat=8-25-1-2008.htm

المبحث الثاني: مفهوم الدولة القوية

ينقسم المجتمع العالمي المعاصر الى وحدات اقليمية مستقلة هي الدول، و عددها متغير نظرا للتزايد السكاني و انتشار موجة التحرر و استقلال الشعوب المستعمرة.

و تعد الدولة ركنا اساسيا و فعالا و مؤثرا في القانون الدولي، لأن الدول هي التي تقرر القواعد و اللوائح القانونية المنظمة لها و للمجتمع. مما يجعلها دولة قوية قادرة على الاستمرار.

المطلب الاول: تعريف الدولة

لغة: تعرف الدولة على أنها بتشديد الدال مع فتحها أو ضمها ، العاقبة في المال والحرب ، وقيل : بالضم في المال ، وبالفتح بالحرب ، وقيل : بالضم للآخرة وبالفتح للدنيا ، وتجمع على دول بضم الدال وفتح الواو ، ودول بكسر الدال وفتح الواو ، والإدالة الغلبة ، أديل لنا على أعدائنا أي نصرنا عليهم ، وكانت الدولة لنا.[1]

ومن هذا المعنى جاء مصطلح الدولة نتيجة لغلبتها ، وإلا لما كانت دولة ، وقد ورد لفظ الدولة في القرآن الكريم في قوله تعالى : { كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ }.[2]

أما اصطلاحا: تعرف الدولة بأنها:" شعب مستقر على إقليم معين ، وخاضع لسلطة سياسية معينة "، وهذا التعريف يتفق عليه أكثر الفقهاء لأنه يحتوي العناصر الرئيسة التي لا بد لقيام أي دولة منها ، وهي الشعب ، والإقليم والسلطة وإن اختلفوا في صياغة التعريف ، ومرد هذا الاختلاف إلى أن كل فقيه يصدر تعريفه عن فكرته القانونية للدولة .

---

[1] حسين بوديار، الوجيز في القانون الدستوري، الجزائر: دار العلوم للنشر و التوزيع،2003، ص.33.

[2] سورة الحشر، الاية 7.

تعريف الدولة القوية:

إن الدولة القوية هي الدولة القادرة على الضبط الاجتماعي الذي تمارسه عن طريق الاذعان و المشاركة و التوعية، و في مقابل ذلك توجد التنظيمات الاخرى التي بدورها تمارس نفس الدور و تستخدم نفس العملية لحماية منطلقها و تقوية ابنيتها و تحدد نوع التنظيم الواجب اتباعه.

إن الدولة القوية مقارنة بالدولة الضعيفة هي الدولة القادرة على القيام بتغييرات في المجتمع، لانها تملك قوة التخطيط و وضع السياسة و تطبيقها على مختلف وحدات المجتمع في حين تفتقر الدول الضعيفة الى القدرة التي تمتلكها في فرض إرادتها [1].

هي الدولة التي تملك القوة الكافية لحماية نفسها داخليا و خارجيا و ضمان بقائها فعدم وجود مثل تلك القوى التي تساعدها على توفير الأمن الداخلي و حماية الأمن القومي من الغزو الخارجي يجعل الدولة في حالة عدم استقرار أمام القوى المعارضة لوحدة البلاد من الداخل و الخارج .

وبناء على ذلك يمكن تقسيم الدول إلى فئات متميزة من حيث إمكانيتها من القوة "

أولا : فئة الدولة القوية والقانعة :

وهي الدول التي تعتقد بوصولها إلى الحد الأنسب بالمقاييس التي تضعها لنفسها بين حجم إمكانيتها من القوة من جانب وبين مستوى النفوذ والتاثير الذي وصلت إليه في المجتمع الدولي من جانب آخر ، أي أنها لا ترى وجود فجوة تفصل بين إمكانيات القوة المتاحة لديها ، وبين الأهداف التي تتوخاها من الأمر الدولية القائمة ، وهذا التناسب بين حجمي الإمكانات والمقدرة الفعلية في التأثير الدولي هو الذي يخلق الشعور بالقناعة والحرص على استمرار الأوضاع القائمة دون تغيير، ومن أمثلتها فرنسا واليابان

(1) محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات و الادوات، الجزائر، 1997، ص 219.

في الوقت الحاضر [1].

ثانيا : فئة الدولة القوية وغير القانعة :

وهي عكس الفئة الاولى؛ تشعر بفقدان التناسب بين إمكاناتها الذاتية من القوة القومية وبين حجم التأثير السياسي الفعلي الذي تمارسه في علاقاتها مع غيرها من الدول ، وهنا توجد الفجوة التي تمثل الدافع إلى تغيير الواقع الدولي في الاتجاه الذي يحقق هذا التناسب على الصورة التي تتخيلها الدولة المعنية ، ومن أمثلها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وألمانيا الغربية وفي إطار مجموعة المقاييس النسبية التي تستخدمها في عمليات التقويم والمقارنة ، يعود هذا التفاوت في طبيعة المعايير المستخدمة في عمليات القياس والمقارنة وهو يرتبط بعدة أمور منها :

1- إدراك الدولة أن هناك دولا أقل من حيث حجم إمكانات القوة ومع ذلك فإن حجم مصالحها وتأثيرها السياسي أكبر مما تسمح به هذه الإمكانات .

2- تطور إمكانات القوة لدى الدولة من حجم محدود نسبيا إلى حجم أكبر ، ولم يصاحب ذلك تغيير في حجم تأثيرها السياسي الدولي .

3- حدوث تطور في أهداف هذه الدولة القوية وشعورها بأن لديها من إمكانات القوة ما يساعدها على تنفيذ هذا التغيير في وجه أي شكل من أشكال المقاومة الدولية .

4- الرغبة في إحداث التغيير استجابة لبعض النزعات القومية الضاغطة في اتجاه يتصادم مع مضمون الأمر القائم [2].

---

(1) عبد الرحمن بن شريط، الدولة الوطنية بين متطلبات السيادة و تحديات العولمة، الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع،2011، ص 45.

(2) المرجع نفسه ، ص 46.

المطلب الثاني: أركان الدولة

تقوم الدولة على ثلاثة أركان هي : **الشعب، الاقليم، والسلطة السياسية.**

1 – الشعـــــب :

لا يتصور وجود دولة دون وجود مجموعة من البشر ، ولا بد أن ينشأ لدى هذه المجموعة إحساس بضرورة إشباع حاجات شتى ، والتعاون على أداء لنشاطات المطلوبة لإشباع هذه الحاجات ، ويتكون شعب أي دولة من مواطنيين يتمتعون بجنسية الدولة ، وتربطهم بها رابطة الولاء ، وأجانب يوجدون على إقليم الدولة لا تربطهم بها سوى رابطة التوطن أو الإقامة حسب الأحوال .

2 – الإقليم :

إذا وجد الشعب فلا بد له من الاستقرار على إقليم ما ، يكون مستقرا للشعب ومصدرا رئيسا لثروة الدولة ، و إقليم الدولة هو ذلك الجزء من الكرة الأرضية الذي تباشر الدولة عليه سلطانها ، و لا يمارس عليه سلطان غير سلطانها [1].

و يتكون إقليم الدولة من ثلاثة أجزاء؛ جزء أرضي، وهو الجزء اليابس الذي تعينه حدود الدولة، و يمثل سطح الأرض وما دونه من طبقات إلى ما لا نهاية ، وما فوق ذلك السطح من مرتفعات كالجبال والهضاب وجزء مائي ، ويشمل المياه الموجودة داخل حدود الدولة من أنهار وبحيرات ونصيب من البحار العامة الملاصقة لإقليم الدولة ، وتسمى المياه الإقليمية ، وجزء هوائي (جوي) ويشمل طبقات الهواء فوق الإقليمين الأرضي والمائي حسب ما هو محدد في أحكام القانون الدولي العام.

(1) عمر صدوق، قانون المجتمع العالمي المعاصر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ، ط2، 2003، ص38.

وقد يكون إقليم الدولة متصلا بشكل واحد –وهو الغالب– ، أو منفصلا كالباكستان سابقا عندما كانت تنقسم إلى قسمين شرقي وغربي حتى انفصلت باكستان الشرقية وأصبحت دولة مستقلة تسمى بنجلاداش فظل اسم باكستان يطلق على باكستان الغربية .

3 – السلطــةالسياسية:

لا يكفي لقيام الدولة وجود شعب معين على إقليم معين ، فلا بد من قيام حكومة تباشر السلطات باسم الدولة ، وركن الحكومة أو السلطة هو الذي يميز الدولة عن الأمة ، فالأمة تتفق مع الدولة في ركني الشعب والإقليم ، ولكنها تختلف عنهما في ركن السلطة السياسية ، وإذا ما تيسر لأمة ما أن تقيم حكومة تخضع لسلطانها فإنها تصبح دولة .

ويلحق بركن السلطة ركن آخر هو السيادة ، وهو مثار لجدل بين فقهاء القانون حيث اختلفوا في ذلك على رأيين: الرأي الأول ويمثل النظرية الفرنسية ، وتقول بوجوب وجود السيادة ، وأنه لا يمكن قيام دولة ليست ذات سيادة ، أي أن الجماعة لا تستحق وصف الدولة إلا إذا كانت تتمتع بالسيادة أي بالسلطة غير المقيدة في الخارج والداخل .

أما الرأي الثاني ، ويمثل النظرية الألمانية ، حيث لا تشترط لقيام الدولة أن توجد حكومة ذات سيادة ، ومقتضى هذه النظرية أن العبرة في قيام الدولة هي بوجود الحكومة التي تملك سلطة إصدار أوامر ملزمة في قدر معين من الشؤون المتصلة بالحكم ، ولو لم تكن لها السيادة بالمعنى المطلق في تلك الشؤون كافة [1].

(1) عمر صدوق، مرجع سابق، ص 39.

المطلب الثالث: المبادئ السياسية للدولة القوية

1- ضمان الحرية لجميع المواطنين:

الحرية كأصل إسلامي وتراث إنسانى ركن أصيل فى العلاقة التعاقدية بين المواطن أو مؤسسات المجتمع المختلفة من جهة، وبين السلطة الحاكمة من جهة أخرى، بما يوفر عدالةً تُساوى بين الأفراد، وتضمن حرياتهم فى الاعتقاد، والتصرف والتملك، وإبداء الرأى والتعبير والتنقل والاجتماع وتكوين الأحزاب والجمعيات وإصدار الصحف.

إن ضمان الحرية، وصيانة حقوق المواطن، وفئات المجتمع المختلفة، يتحملها النظام السياسى بكل مفرداته، من نظم ومؤسسات و إجراءات و توجهات إدارية و عملية، و لا تقتصر الحرية على الحريات الدينية والسياسية فحسب، ولكنها تشمل التحرر من كل و أشكال القهر و الاستبداد، والنيل من الكرامة الإنسانية و يجب العمل على سن التشريعات و القوانين و اللوائح الضامنة للحرية، وتدريسها في مناهج التعليم ونشرها عبر أجهزة الإعلام[1].

2- المساواة و تكافؤ الفرص:

يعد مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص ضرورياً لتحقيق العدالة وتعميق الانتماء للوطن ويتحقق ذلك عن طريق:

1- عدم التمييز بين المواطنين فى الحقوق والواجبات على أساس الدين أو الجنس أو اللون بإتاحة الفرص أمامهم فى التعبير عن الرأى، والترشح، وتولى الوظائف والتنقل، والانضمام للتنظيمات السياسية، والتعليم والعمل، فى ظل الحفاظ على القيم الأساسية للمجتمع.

---

(1) عمر سعد الله و أحمد بن ناصر، قانون المجتمع العالمي المعاصر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط 3، 2005، ص 142.

2- تمكين المرأة من كافة حقوقها بما لا يتعارض مع القيم الأساسية للمجتمع، وبما يحقق التوازن بين واجبات وحقوق المرأة.

3- سن التشريعات التي تجرم الواسطة والمحسوبية وتوفير الإجراءات التطبيقية التي تضمن تكافؤ الفرص[1].

3- التعددية السياسية:

توسيع قاعدة المشاركة السياسية لكل القوى، وإشراك كل الفئات وجميع الراغبين في المشاركة، وذلك من خلال استراتيجية الدمج و الاشراك بديلاً عن الإقصاء و الاستبعاد و إحترام قواعد المنافسة التي تتم من خلال آلية الانتخابات الدورية النزيهة لضمان استقرار العمل السياسي السلمي.

إضافة إلى تفعيل نظام للتنشئة السياسية لكل أفراد المجتمع يجعلهم فاعلين ومشاركين في الحياة السياسية، مشاركة إيجابية وسلمية وتطوير نظام تعليمي متكامل يضمن تعليم الحقوق والواجبات، وتنمية القدرات الفردية والجماعية، وبث قيم الحوار والتسامح والمشاركة وتأصيل قواعد المسوولية والمساءلة لأجل تكوين المواطن الصالح الناضج والمؤهل للمشاركة السياسية الفعالة، والداعمة للتنميةوالتعددية السياسية تعكس اختلاف المصالح والاهتمامات والأولويات في المجتمع.

و هذا الاختلاف يحقق الدفاع عن مصالح الأطراف المتنوعة، ولتحقيق هذه التعددية يجب العمل على إطلاق حرية تكوين الأحزاب دون تدخل من السلطة التنفيذية،وأن تنشأ الأحزاب بمجرد الإخطار، وذلك بشرط عدم وجود تشكيلات عسكرية لها و ألا تتضمن برامجها تمييزاً بين المواطنين و إتاحة فرص أوسع لنشر ثقافة التعددية الحزبية على المستوى الوطني.

(1) عمر سعد الله و أحمد بن ناصر، مرجع سابق، ص. 143.

4-الشراكة بين الدولة و منظمات المجتمع الأهلى:

تتمثل هذه المنظمات في الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والاتحادات التجارية و الصناعية والطلابية والجمعيات الأهلية و غيرها، وهي تمثل الرأي العام للمجتمع في التعبير عن مصالحه وإبداء رأيه في الشؤون العامة.ووجود هذه المنظمات المتعددة واستقلالها يعد ضرورة لاستقرار النظام السياسى، و إقامة الديمقراطية تضفي الحيوية على الأنشطة الاجتماعية و الثقافية و التربوية، ولذلك يجب العمل على تقوية دور هذه المؤسسات واتباع سياسات تضمن إزالة القيود على إنشائها من أولويات السياسات العامة، و ألا يتم حلها إلا بحكم قضائي. [1]

فهذه المنظمات يجب أن تكون شريكا للدولة في تحقيق مصالح المجتمع، ويجب أن تقوم هذه الشراكة على أسس قانونية تضمن فعالية أداء هذه المنظمات وتحفظ لها استقلالها بما يعني أن تكون قادرة على إدارة نشاطها وفقاً لأهدافها المعلنة ونظامها الأساسي دون تدخل إداري من السلطة الحاكمة يعطل أعمالها ويقصى فاعليتها الحقيقية، شريطة عدم مصادمة أعمالها للقانون وحريات الآخرين و القيم الأساسية للمجتمع وقواعد النظام العام، وأن تتسم أعمالها بالشفافية و توسيع قاعدة المشاركة الطوعية أمام المواطنين فى ظل الحفاظ على سلطة الرقابة المالية على مواردها ونفقاتها.

5- حياد جهاز الإدارة العامة:

لابد أن يتضمن هيكل النظام السياسى نظاماً فعالاً للإدارة العامة الرشيدة، يقوم على بُنى مؤسسية مستقرة تتسم بمعايير الكفاءة والنزاهة والحياد، و ذلك بطرح نظرة شاملة لإصلاح الجهاز الإداري فى الدولة تؤهله للقيام بوظائفه التنموية، والخدمية بصورة أكثر كفاءة وحيادية بغض النظر عن تداول السلطة بين الأحزاب المختلفة. فمن المهم أن لا يكون الجهاز الإداري للدولة حزبيا وتابعا لنخبة بعينها، وأن لا

(1) عمر سعد الله و أحمد بن ناصر، مرجع سابق ، ص 143.

يتم السيطرة على الحكم من خلال السيطرة عليه، مما يجعل أجهزة الدولة طرفا في التنافس السياسي، ويفقدها وظيفتها الأساسية ويعرضها للفساد[1].

و لضمان كفاءة الجهاز الإداري وحياده، يجب أن تخضع الترقيات لقواعد موضوعية ثابتة ومستقرة، مع وضع نظام واضح للمساءلة والمحاسبة، وضمان نظام عادل للأجور والمكافآت يحد من الاستغلال السياسى و الفساد المالي و الإدارى.

و لضمان عدالة جهاز الشرطة المركزى ونزاهته فى التعامل مع الأفراد و المؤسسات يجب أن يخضع هذا الجهاز فى جميع أعماله لرقابة المشروعية القانونية التى تباشرها السلطة القضائية بكافة جهاتها وشعبها دون حصانة أو استثناءات، لتتمكن من القيام بمهمتها الأساسية وهى نشر العدل والأمن بين المواطنين.

كذلك إعادة النظر فى مناهج كلية الشرطة لتتناسب مع وظيفة الشرطة المقررة في الدستور، وإعادة تأهيل الضباط الحاليين لتغيير ثقافة حالة الطوارئ ليحل محلها ثقافة احترام حقوق الإنسان واحترام القانون.

6- لا مركزية الحكم المحلي:

لتطوير الإدارة المحلية بما يحقق اللامركزية وتعمق الممارسة الديمقراطية الأمر الذي يستلزم ضمان الآتي:

1- اختيار المحافظ بالانتخاب الحر المباشر.

(1) عمر سعد الله و أحمد بن ناصر، مرجع سابق ، ص 150.

2- منح أعضاء المجالس الشعبية المحلية المنتخبة بمختلف مستوياتها وسائل الرقابة المختلفة كالسؤال وطلب الإحاطة والاستجواب وطلب المناقشة العامة وسحب الثقة وغيرها.

3- منح المجالس الشعبية المحلية المنتخبة حق اقتراح المراسيم المحلية وضبطالميزانيات المحلية في إطار القانون و الخطة العامة للدولة[1].

7- حرية تداول البيانات والمعلومات:

إن إتاحة البيانات والمعلومات ضرورة لازمة لتحقيق الشفافية وتفعيل المشاركة السياسية و المجتمعية، ولتحقيق ذلك يجب إصدار قانون يتيح للأفراد الحق في الحصول عليها. وذلك من خلال:

1. تدقيق و تصحيح البيانات الرسمية.
2. إتاحة البيانات المتوافرة لدى المؤسسات القومية للنشر العام.
3. تعزيز حرية الصحافة والنشر والتعبير عن الرأى.
4. الإفراج عن الوثائق المتعلقة بالأمن القومي التي يحددها القانون بعد مضي 25 عامًا.

8- المساءلة و المحاسبة:

إن غياب المساءلة يفقد النظام السياسى حيويته، ويجعله غير قادر على التحول نحو النضج المؤسسى. كما يعرقله عن القيام بوظائفه الأساسية لذلك يجب التركيز على بناء سياسات لمكافحة الفساد. ويحتاج ذلك إلى:

(1) عمر صدوق، مرجع سابق، 39.

1. إلغاء تبعية المؤسسات والهيئات الرقابية للسلطة التنفيذية وضمها للسلطة التشريعية متمثلة في مجلس الشعب،ونشر تقاريرها بحرية وشفافية تامة وتخويلها سلطة إحالة المخالفات للقضاء دون إذن من أية جهة.

2. تأكيد الاستقلال التام والحصانة المطلقة للسلطة القضائية دون إقصاء أو احتواء حتى تتمكن من تأدية دورها فى تثبيت سيادة القانون واحترام أحكام القضاء[1].

3. تفعيل دور الرأى العام فى عملية الرقابة على عمل المؤسسات، وذلك من خلال إعطاء حرية الصحافة والنشر أهمية فى التشريعات القانونية، والتأكيد على حرية التعبير للأفراد والجماعات.

4. إصدار قانون إجراءات محاكمة الوزراء بما يحقق العدالة والمساءلة تأكيدا لمبدأ السلطة بالمسؤولية وإعلاء إرادة الأمة.

9- الانتخابات الحرة النزيهة:

إن الانتخابات الدورية النزيهة هى وسيلة للتعبير عن الإرادة الشعبية لتداول السلطة، و القضاء على الاستبداد، و لذا يجب وضع معايير لضمان نزاهة الانتخابات.

وتتطلب الانتخابات الحرة ضمان ما يلي:

1- تختص لجنة قضائية – دون غيرها – تشكل من أعضاء السلطة القضائية – قضاء الحكم – وبمعرفة السلطة القضائية بالإشراف الكامل على إدارة الانتخابات والاستفتاءات بمجرد صدور قرار دعوة الناخبين، وتخضع لها كافة الأجهزة التنفيذية والمحلية والأمنية التى تتصل أعمالها بالانتخابات، بحيث تشمل مرحلة الترشيح والتصويت والفرز وإعلان النتائج.

[1] عمر صدوق، مرجع سابق، ص38.

3- إدلاء الناخبين بأصواتهم طبقا للرقم القومى، مع توقيع الناخب فى كشوف الانتخابات أمام اسمه بإمضائه أو بصمته.

4- فرض عقوبات صارمة على التزوير أو التلاعب أو التدخل فى الانتخابات تصل إلى الأشغال الشاقة بالنسبة للموظف العام، واعتبارها جريمة لا تسقط بالتقادم.

5- وضع ضوابط دقيقة للإنفاق المالي في الانتخابات.

6- كف يد السلطات الأمنية عن التدخل في أي خطوة من خطوات العملية الانتخابية وقصر دورها على حفظ الأمن ومنع الاحتكاك بين أنصار المرشحين.[1]

(1) عمر صدوق، مرجع سابق، ص ص 45، 49.

اذا كان التعلق العاطفي بالوطن يوجد لدى الإنسان بالفطرة، فإن الوعي بمقومات المواطنة، وما يتبعه من إحساس بالمسؤولية، والتزام بالواجبات نحو الوطن، يكتسب بالتعليم والتأهيل، عن طريق الأسرة، والمدرسة، ووسائل الإعلام، والثقافة، والمجتمع، وإذا كانت كل هذه القنوات تتكامل أدوارها في إشباع الأجيال بقيم المواطنة، فإن النتائج لابد وأن تكون ملموسة في تسريع وتيرة ارتقاء المجتمع وتحضره.

وعليه وفي طيات هذا الفصل سيتم التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: التعريف بدولة الكويت.

المبحث الثاني: المؤسسات المشاركة في تجسيد المواطنة في الكويت

المبحث الثالث: نحو تفعيل مبدأ المواطنة في الكويت

المبحث الاول: التعريف بدولة الكويت

المطلب الأول: الموقع الجغرافي لدولة الكويت

الموقع الجغرافي للكويت في أسفل الخليج وامتداد أراضيهاالصحراوية لتلتقي مع منطقة شبه الجزيرةالعربية(اتجاه أراضي المملكة العربية حاليا أثر في الواقع على كثير من مجالات الحياة فيها، إذ خلقت ثنائية البيئة الطبيعية (البحر والصحراء) ثنائية أيضا في طبيعة البيئة المجتمعية والثقافية والتجارية».

تقع مدينة الكويت – عاصمة دولة الكويت – على الساحل الجنوبي لجون الكويت ، ولهذا فهي تتمتع بحماية طبيعية.

وقد نشأت المدينة في هذا الموقع منذ حوالي ثلاثة قرون أو أكثر ، ثم نمت المدينة بعد ذلك وازدادت أهميتها ، وقد أحيطت المدينة عبر تاريخها بثلاثة أسوار لحمايتها خلال السنوات 1760م – 1811م – 1920م على التوالي.

شهدت المدينة نهضة عمرانية وسكانية واضحة منذ مطلع الخمسينيات ، حيث وضعت خطط لتطوير المدينة على أسس متطورة.

ومع اكتشاف النفط في البحرين عام 1932م ، ازدادت توقعات الكويتيين بأن ما يوجد داخل الأرض من نفط سوف ينقلهم إلى حياة أنعم وأفضل وسوف ينعش تجارتهم ، هذا إلى جانب أن هناك تقريراً فنياً عن اكتشاف النفط ، الأمر الذي سوف يكون له الأثر بتحويل الدولة الصحراوية الصغيرة التي تذروها الرياح إلى دولة متحضرة مسؤولة عن رفاهية مواطنيها وذلك خلال فترة ربع قرن.[1]

[1] رشيد العنزي، البدو في الكويت(دراسة قانونية عن مشروع إقامتهم)،الكويت: دار قرطاس، 1994 ، ص .25.

المطلب الثاني: التشكيل السياسي والاجتماعي:

يتفق معظم الباحثين الذين تناولوا تاريخ الكويت على أن التكوين السكاني والمجتمعي يقوم على الهجرة القادمة من الخارج نتيجة لعدة عوامل، داخلية جاذبة وخارجية طاردة، وفي أغلب المؤلفات كثيراً ما يتوصل الباحثين والمؤرخين على أن النشأة الأولى للكويت مرتبطة بشكل مباشر بقدوم وهجرة آل الصباح إلى أراضي الكويت وتوليهم للحكم منذ أواسط القرن الثامن عشر وحتى الوقت الراهن، وما قبل هجرة آل صباح للكويت ليس هنا كما يشير لوجود تجمع سكاني كويتي بالمعنى المتعارف عليه بشكل تفصيلي سوى أنه كان يسكنها قبل قدوم آل الصباح لفيف من صيادي الأسماك وعشائر البدو[1].

أما بالنسبة للدوافع الجوهرية التي أدت لتكون أراضي الكويت مسرحاً جاذبا لهجرة خارجية كبرى من الدول والأقاليم المجاورة والمحيطة بها (شبه الجزيرة العربية، بلادالرافدين، بلاد فارس) فقد كانت مرتبطة بأزمات كبرى مرت بها تلك المناطق ومن أبرزها:

-الصراعات والغزوات العشائرية في شبه الجزيرة وخصوصاً صراع الوهابيين وبنو خالد الذي نتج عن فتح الوهابيين للرياض عام 1772 وتوجههم لشرق الجزيرة.

-طاعون البصرة عام 1773 أدى لهرب الكثيرين من المناطق القريبة على ساحل الخليج ومنها الكويت.

-الصراع العثماني الفارسي الذي أدى لاحتلال الفرس للبصرة عام 1775 جعل من الكويت منطقة جذب لكونها خارج مسرح الصراع[2].

---

[1] شعبان عبد المحسن، الانسان هو الأصل: مدخل إلى القانون الدولي الانساني وحقوق الانسان، عمان: مطبعة السنابل، 2000، ص. 24.

[2] المرجع نفسه، ص .30.

نتيجة لتلك الأحداث والصراعات مابين القوى الإقليمية ذات الكثافة السكانية الكبرى أدى ذلك في الواقع لإثراء ونمو التجمع السكاني الكويتي الذي كان في طوره للتشكيل، بالهجرات البشرية من تلك المناطق التي كان بعضها من التجار الباحثين عن الحرية والأمان لرؤوس أموالهم، وقدأخذ ذلك الإثراء أوجه عديدة منها ماهوتجاري سياسي متعلق بانتقال أعمال شركة الهند الشرقية البريطانية من البصرة للكويت من الطبيعي أن تنصهر تلك الجماعات المهاجرة من الخارج في ذلك التجمع السكاني البسيط الذي كان أشبه بالقرية الصغيرة، وأن تشترك في عملية الإنتاج الاقتصادي الذي كان يعتمد في بداياته على التجارة البحرية (الغوص على اللؤلؤ وصيد الأسماك) والتجارة الصحراوية ذات الجانب الرعوي، ولعل أبرز مكونا تذلك الاندماج والتماسك المجتمعي هو دفاعأ أولئك السكان المهاجرين القادمين من مناطق عدة عن كيانهم البسيط لصد الهجمات الخارجية،عبر بناء أسوار عديدة حول مجتمع هم وقد كانت هناك ثلاثة أسوار تاريخية أهمها: الأول عام 1798 للحماية من غزوات نجد في الجنوب، والسور الثالث فقد بنتها لسواعد الكويتية عام 1920 لصد هجمات الأخوان.

بالدين الإسلامي ماعدا نفر قليل من اليهود يبلغ نحو مائة وخمسين وأقلم نهم بكثيرمن المسيحيين والمسلمين والأغلبية الساحقة للأولى.[1]

يبدو من هذا الوصف البسيط لتركيبة السكان في الكويت مع بداية التكوين السياسي،أن مكونات المواطنة الكويتية السوسيوثقافية لم تكن تقوم على قواعد دينية (إسلامية) أوعرقية قومية (عربية)فقد كان هنا كمجموعة من اليهود وأخرى من المسيحيين كما يبدو من حركة الهجرة وبعض المسميات والتراث المجتمعي بأنه هنا كأقليات كويتية من أصول وبيئات(أفريقية، كردية، تركمانية، فارسية، عربية قد اختلطت ببعض وتعايش تسوية مشكلة بذلك وحدة الجماعة الوطنية، ومع ذلك الاندماج الذي تتجلى بها المواطنة الكويتية، نجد أن المجتمع الكويتي لمواجهة إشكاليات الأقلية العرقية أو الثقافية أوالدينية ذات الخصوصية

(1) شعبان عبد المحسن، مرجع سابق، ص 32.

المنعزلة عن الدولة أو المجتمع في مطالبها وسماتها المختلفةعن التقاليد الوطنية، مثل وضع العرقية الكردية في العراق،أو الامازيغ في المغرب الغربي، أوحتى مواطنة قومية تهاب التفوق الديموغرافي وتحمي الأمن كمانرى في وثيقة إعلان الاستقلال وقانون العودة للدولة اليهودية في إسرائيل لعام[1].

بالإضافة إلى التعددية الثقافية التي نلمسها في التنوع العرقي، والبيئة الطبيعية والنشاط التجاري نلحظ أيضا ذلك التنوع الثقافي في المصادر الأساسية للكلمات المستخدمة في اللهجةالكويتية، وهي وإن كانت تعتمدعلى اللغة العربية كمصدر أساسي إلا أنها تحتوي على مفردات قادمة من لغات عديدة.

كما تشير دراسة أكاديمية حديثة للتمايزات الواضحة للهجات أهل الكويت وخصوصا لهجتي أهل (شرق وجبلة) إذ كان الطرفين أشبه بحالة صراع لغوي، ومن ضمن الخلاصات الأخرى التي توصلت لها هذه الدراسات أن الكلمات المستخدمة في الكويت إما أن تكون كلمات عربية ذات جذور عربية بلفظها ونطقها وإما أن تكون ألفاظاًغير عربية من جذور أجنبية أغلبها من روافد بحرية وبرية تصل نسبتها إلى 20 %من اللهجة المحلية وهي أتت من اللهجات الفارسية والتركية والهندية)...(كما أن اللهجة الكويتية لم تعد تتزود من هذه إحتفالات بالمناسبات المختلفة وأسلوب التعبير عنها في القصائد والأناشيد وفنون العرض هو فرحة القوافل البحري حين عودة السفن من رحلة الغوص.

المطلب الثالث: دستور دولة الكويت

دستور الكويت يعد نتاج تجارب دستورية سابقة مرت بها الكويت عبر تاريخها السياسي، فالكويت منذ تأسيسها اتخذت الشورى والديموقراطية نهجاً للدولة، واختارت أول حاكم لها وهو الشيخ صباح الأول عن طريق مبايعة أهالي الكويت، والحاكم في ذلك الوقت لم يكن ينفرد بالرأي، ولكنه كان يستشير شيوخ البلد

[1] شعبان عبد المحسن، مرجع سابق، ص 35.

وكبارها، ويتبادل وجهات النظر معهم، وهذا يشير إلى أن التعاون والشورى بين الحاكم والمحكوم في إدارة شؤون البلاد في الكويت قائم منذ زمن قديم.

ينقسم الدستور الكويتي إلى خمسة أبواب تضم 183 مادة تضع النظام الأساسي للديموقراطية ونظام الحكم في الكويت. وتحكم هذه المواد العلاقة بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية[1].

يقوم الباب الأول في الدستور والذي يضم 6 مواد بشرح خصائص الدولة ونظام الحكم. ويؤكد هذا الباب انتماء الكويت للوطن العربي والإسلامي، كما يؤكد على استقلالية الكويت. وتحصر المادة الرابعة الحكم في ذرية الشيخ مبارك الصباح، على أن يكون الحكم في الكويت ديموقراطي مبني على مجلس الأمة وضمن الصلاحيات الواضحة في الدستور.

يشدد الباب الثاني من الدستور على المقومات الأساسية للمجتمع الكويتي كالعدالة الاجتماعية وحق التعليم. وحدد هذا الباب دور الدولة في رعايتها للصحة والتعليم والفنون والآداب والبحث العلمي وصيانة النشئ.

يرسم الباب الثالث الحقوق والواجبات العامة. ويسرد هذا الباب حقوق المواطن الكويتي والتي ترتكز على مبدأ الحرية والمساواة. وكفل الدستور حرية الاعتقاد والرأي ضمن احترام النظام العام.

وينقسم الباب الرابع إلى خمسة فصول تضم معظم مواد الدستور. تنظم العلاقة بين السلطة التشريعية والمتمثلة بمجلس الأمة، والسلطة التنفيذية (حكومة الكويت)، والسلطة القضائية. كما يشرح الفصل الأول من هذا الباب صلاحيات رئيس الدولة.

يحتوي الباب الخامس على 10 مواد تشرح بعض الأحكام العامة وأحكام مؤقتة انتهت بتطبيق القانون. كما تشرح المادة 174 نظام تنقيح أو تعديل مادة من مواد الدستور[2].

---

[1] ابراهيم ناصر، المواطنة، عمان: مكتبة الرائد العلمية، 2002، ص. 63.

[2] المرجع نفسه، ص. 65.

تمر دولة الكويت حالياً بمرحلة مصيرية تمتزج فيها الأصالة مع الحداثة وتتميز بمجموعة من التحديات السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتي أعطت المجتمع الكويتي السمات الرئيسة التي ميزته عن بقية المجتمعات الأخرى ومن أهمها:

• الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع في الدولة.

•مجتمع إسلامي عربي، خليجي، متعدد الأعراق والطوائف والقبائل، تصون فيها الدولة التراث الإسلامي العربي وتسهم في ركب الحضارة الإنسانية[1].

• نظام حكم مستقر بقيادة صاحب السمو أمير دولة الكويت الذي أجمعت كل طوائف المجتمع وشرائح هو مكوناته على مبايعته أميرا وقائداً.

• دستور أساسه العدل والمساواة والحرية وعلى نحو من الشمولية والانفتاح والتكامل يتسع للتعبير عن مختلف الآراء والأطروحات ويحدد المبادئ والقواعد والقيم التي تنظم الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ويحفظ هوية المجتمع الكويتي وخصوصيته الثقافية.

• مجلس أمة يمثل السلطة التشريعية في الدولة يتم انتخاب أعضائه عن طريق الانتخاب العام السري وفقا لقانون الانتخابات.

[1] شعبان عبد المحسن، مرجع سابق، 48.

المبحث الثاني: المؤسسات المشاركة في تجسيد المواطنة في الكويت

تسعى دولة الكويت الحديثة منذ نشأتها إلى غرس مفهوم الدولة الوطنية التي تمثل نموذجاً يحتذى به للاندماج البشري الذي يستوعب جميع الانتماءات المجتمعية كالانتماء القبلي والطائفي والطبقي، وقد حرصت دولة الكويت على تنشئة المواطن الصالح الذي تقع عليه مسئولية الحفاظ على الوحدة الوطنية وترسيخ مفاهيم وسلوكيات المواطنة وقيم الولاء والانتماء للوطن.إن الوحدة الوطنية هي السياج الحصين للمجتمع الكويتي وهي الدرع الواقي من كافة المخاطر والتهديدات الأمنية والتحديات المستقبلية، لذلك فإن الحفاظ على الوحدة الوطنية وحمايتها مسئولية الجميع أفرادا ومؤسسات وأن المساس بها أمر لامجال للتغاضي عنه بأي حال من الأحوال أو التهاون إزاءه ونرفضه جميعا حكومة وشعبا لأنه يمس أهم ثوابتنا الوطنية ويهدد ركيزة الأمن والاستقرار في البلاد.

إن ما شهدته البلاد مؤخرا من ظواهر سلبية وممارسات غير مقبولة أصابت المجتمع الكويتي الاختلال الاجتماعي وبث بذور الفتنة والفرقة بين أبناء المجتمع الكويتي وشوهت الصورة الحضارية الناصعة للبلد الذي جسد أبهى صور التعاون والتكافل والتضحية عبر تاريخ الكويت المشرق.

وفي ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على المجتمع الكويتي وماترتب عنها من ممارسات مسيئة تمثل تهديدا للثوابت الوطنية الراسخة وعبثا بمقومات الأمن الوطني فإن ذلك يتطلب أن تتحرك الجهود الوطنية لإبراز موضوع المواطنة، وترسيخ قيم الولاء والانتماءلل وطن من أجل صيانة الوحدة الوطنية ووقايتها من العبث والإساءة وتحصين الذات الكويتية من القيم الدخيلة وحمايتها من الأفكار والممارسات التي لا تماشى وثوابت المجتمع الكويتي[1].

[1] طبيعة الدولة الكويتية، متحصل عليه: http :kamataytion.com

لذلك برزت الحاجة إلى مواجهة التحديات والتهديدات التي تزعزع مظاهر المواطنة وقيم الانتماء والولاء للوطن وتضعف الروابط الاجتماعية بين فئات الشعب الكويتي جميعها، وتخترق منظومة القيم والمعتقدات الأصيلة للمجتمع الكويتي.

المطلب الاول: دور الاسرة و المؤسسات التعليمية في المواطنة

شارك في تربية المواطنة مجموعة من المؤسسات المجتمعية تعمل على تشكيل المنظومة القيمية للفرد وتحدد سلوكه وممارساته اليومية وتساهم في خلق المواطن الصالح الذي يمتلك الخبرات والقيم والمهارات المختلفة التي تيسر له عملية التعامل مع البيئة الاجتماعية والمادية ومن أهم الوسائط التي لها دور فاعل في تنشئة النشء، الأسرة والمؤسسات التربوية والإعلام والمؤسسات الأمنية والدينية والاجتماعية وغيرها من مؤسسات الدولة الأخرى التي تمارس دورها في البناء التعليمي للشباب.

•دور الأسرة:

تترأس الأسرة المؤسسات المجتمعية والتربوية التي يقع على عاتقها الدور الرئيسي في تربية النشء حيث يتم من خلال التنشئة الاجتماعية تكوين القيم والاتجاهات وتعزيز الشعور بالمسئولية والمواطنة والولاء والانتماء للوطن.

كما تقوم الأسرة بتدريب أبنائها على المهارات والسلوكيات التي تعينهم على ممارسة أدوارهم الاجتماعية وفق نظم وقوانين وقيم المجتمع الذي يعيشون فيه، ولذلك ينبغي على الأسرة حتى تؤدي دورها بالشكل السليم مراعاة التالي[1]:

-إن عمل الأسرة التربوي جزء من المنظومة التربوية تتعاون فيه مع المؤسسات التربوية وغيرها من مؤسسات الدولة لتكريس مفاهيم وقيم المواطنة والولاء والانتماء للوطن لدى الأبناء.

[1] جبور أدهم عبد العالي، تربية المواطنة، الكويت: دار الريان للنشر و التوزيع، ،1999، ص.124.

–أن تسعى الأسرة إلى استيعاب دورها في معرفة طبيعة وخصائص الأبناءحتى تستطيع أن تتعامل معهم بشكل سليم وواع.

•دور المؤسسات التربوية:

تعتبر المدرسة المؤسسة التربوية الأولى التي أوجدها المجتمع لتحقيق أهدافه الوطنية من أجل ذلك فإن مهمة المدرسة هي إعداد الأفراد ليكونوا مواطنين صالحين قادرين على العمل والإنتاج والمشاركة مع الجماعة لبناء المجتمع الذي ينتمون إليه.

وتعد المدرسة امتداداً وظيفيا للأسرة تقوم معها بدور كبير في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية حيث تقوم بوسائلها المختلفة على تعميق شعور الانتماء والولاء للمجتمع وتنمية قيم المواطنة الصالحة لدى النشء وتساهم في بناء شخصيته وتثقيفه وإعداد الأفراد لمواجهة المتغيرات والتحديات التي تحدث في المجتمع. كماتقوم بتزويد الأفراد بالمعارف والمفاهيم الاجتماعية والسياسية ممايجعلهم مدركين متفاعلين للأحداث والقضايا السياسية منحو لهم، وحتى تحقق المدرسة دورها الإيجابي في تكريس مفاهيم المواطنة وقيم الولاء والانتماء للوطن لابد من مراعاة الجوانب التالية[1]:

–تحويل الحياة المدرسية إلى نموذج للتطبيقات الديمقراطية يمارس فيها المتعلمون دورهم في إدارتها ورسم سياستها وممارسة قيم ومهارات الديمقراطية التي يسعى المجتمع لتحقيقها لديهم في حياتهم المستقبلية.

– ربط المدرسة بالمجتمع الخارجي من خلال برامج الخدمة الاجتماعية أو التعلم بالخدمة وذلك لرد مالفجوة التي تعاني منها التربية وهي الاهتمام بالنظرية على حساب التطبيق.

– حفظ وتنقية التراث الثقافي للمجتمع والذي يؤكد على الهوية الثقافية والموروث الشعبي للمجتمع الكويتي.

– تحقيق أهداف تربية المواطنة من خلال استخدام كافة الإمكانات والوسائل التعليمية والأنشطة التربوية الصفية واللاصفية التي يمكن أن تمارس داخل وخارج أسوار المدرسة.

---

[1] جبور أدهم عبد العالي، مرجع سابق، ص 124.

المطلب الثاني: دور الاعلام و المؤسسات الدينية

•دور الإعلام:

تعتبر وسائل الإعلام المختلفة في وقتنا الحالي من أقوى الوسائل تأثيراًعلى الرأي العام، بل وأصبحت تنافس الأسرة والمدرسة في تشكيل شخصية الفرد وقيمه واتجاهاته وسلوكياته، ويتفق الجميع أن الإعلام يمثل سلاحاً قوياً له قدرة كبيرة على التأثير في فكر ورأي الأفراد بحيث يشكل ذلك تحديا إلى كيفية استثمار هذه الوسائل والاستفادة منها في تكريس مفاهيم وقيم المواطنة والولاء والانتماء للوطن[1].

ولكي تقوم المؤسسات الإعلامية ووسائلها المتعددة على زيادة الوعي الوطني والمساهمة في تربية المواطنة الواعية التي تعمل على تنمية المفاهيم والسلوكيات والمهارات الوطنية الايجابية لدى النشء، فإن ذلك يتطلب تنفيذ المهام التالية:

- وجود رؤية وأهداف معتمدة موحدة بجميع المؤسسات الإعلامية للقيام برسالتها الوطنية في تحقيق مفاهيم وقيم المواطنة[2].

- استنفار الشعور العام بمفهوم الوطنية بصورة دقيقة ومستمرة على نحو موضوعي دون مبالغة أوتهويل أو غموض.

- تنظيم حملات إعلامية لخدمة القضايا الوطنية بشتى صورها.

- تأصيل قيم المواطنة والولاء والانتماء للوطن بطرق مبتكرة ومشوقة وبأساليب تربوية مدروسة.

- عرض الموروث الثقافي والشعبي بشكل يدعو للفخر والاعتزاز ويحفظ الهوية الثقافية للمجتمع الكويتي.

- فتح قنوات الاتصال لجميع فئات الشعب الكويتي وشرائحه للحوار والنقاش بأساليي ديمقراطية راقية.

-إبراز إيجابيات المجتمع الكويتي والصور المشرقة لإنجازات الدولة وجهودها في التنمية ورفاهية الشعب.

---

[1] جبور أدهم عبد العالي، مرجع سابق، ص ص 125، 126.

[2] وزارة الإعلام، الاستراتيجية الإعلامية، إدارة التخطيط والتطوير، الكويت، 2008.

-إبراز نماذج من الشخصيات الكويتية التي ساهمت وتساهم في بناء المجتمع الكويتي لتكون قدوة للشباب يحتذى بها.

•دور المؤسسات الدينية:

لاشك أن الجانب الديني يلعب دوراً هاماً في التنشئة الاجتماعية للأفراد وفي تهذيب سلوكيات الناشئة وتوجيهها الوجهة السليمة لتعزيز الشعور الوطني، حيث تقوم المؤسسات الدينية بشتى أشكالها بالمساهمة في غرس حب الوطن وتأصيل قيم المواطنة ومفاهيمها من خلال تعاليم الدين الإسلامي والشريعة الإسلامية السمحاء والتي يمكن أن تقوم بتحقيق الأهداف التالية:

- تقوية الوازع الديني الصحيح وتعزيز الوسطية والاعتدال والقيم الأخلاقية ومحاربة الظواهر والمستجدات السلبية والانحراف السلوكي[1].

- غرس حب الوطن في نفوس الشباب وتعزيز مفاهيم وقيم المواطنة والانتماء من خلال المؤلفات والإصدارات والمناهج الدراسية المطورة بأسلوب علمي وشرعي.

- تهذيب سلوكيات الناشئة من خلال تقديم النماذج السلوكية الصحية للمواطنة الإيجابية الفعالة.

- تربية الناشئة على قبول الاختلاف في الرأي واحترام الآخرين.

- التأصيل الشرعي لمفاهيم المواطنة وقيم الانتماء والولاء.

-إحياء العادات والتقاليد الوطنية الأصيلة المتفقة مع روح الشريعة الإسلامية.

[1] السويداني طارق، منهجية التغيير في المنظمات، بيروت: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، 2001، ص 57.

المطلب الثالث: دور المؤسسات الامنية و الاجتماعية

•دور المؤسسات الأمنية:

تمثل المؤسسات الأمنية الأجهزة الرسمية التي تتولى حماية الأمن الوطني وصيانة الوحدة الوطنية من التهديدات والتحديات الداخلية والخارجية، ويرتبط الأمن الوطني بالأمن القيمي برباط عضوي وطبيعي باعتبارهما وجهين لعملة واحدة يحفظ كلاهما أمن واستقرار الوطن ويساهم في صيانة المنظومة القيمية في المجتمع،ويتم نجاح المؤسسات الأمنية في تنفيذ رسالتهاعلى مجموعة من الاعتبارات تتمثل فيما يلي:

- تعزيز الشعور بالوطنية والانتماء والولاء للوطن من خلال البرامج والأنشطة والوسائل الإعلامية للأجهزة الأمنية.
- التزام جميع الأجهزة الأمنية باتخاذ الإجراءات القانونية الكفيلة بمواجهة الممارسات المسيئة والمخالفة التي تستهدف الأمن الوطني والوحدة الوطنية والمنظومة القيمية.
- مراجعة وتفعيل التشريعات والقوانين المنظمة للحفاظ على الأمن الوطني والوحدة الوطنية وتطبيق القوانين بعدالة ومساواة على الجميع دون تمييز.
- المساهمة في تنظيم السلوك العام للمجتمع ودعم الوعي الوطني بأهمية الأمن الوطني وصيانة الوحدة الوطنية.
- إبراز التحديات التي تواجه مستقبل الأمن الوطني على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي[1].

-إعداد رجال الأمن ليكونوا قدوة حية تمثل الدولة في محاربة الفساد والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة وتطبيق القانون واحترام حقوق الآخرين دون تمييز.

[1] محمد أحمد عقلة المومني، استراتيجيات سياسة القوة، الأردن: دار الكتاب الثقافي، 2008، ص 77.

–تقوية العلاقة الإيجابية والثقة المتبادلة بين رجال الأمن والمواطنين واستحداث وسائل وأنماط جديدة للتواصل والتعاون بين أجهزة الأمن والمواطنين.

– تطوير الهياكل التنظيمية للأجهزة الأمنية بما يخدم المسئوليات المناطة بها لمواجهة التحديات الأمنية التي يواجهها المجتمع الكويتي.

- **دور المؤسسات الاجتماعية:**

لاشك أن تربية الموطنة تتطلب جهوداًجبارة بين جميع مؤسسات المجتمع المدني وهذا يتطلب أيضا التنسيق والتكامل بينها لتساهم جميعا في تشكيل الهوية الثقافية للأفراد والمجتمع، ولا يقتصر تحقيق هذا الهدف من خلال الأسرة أو المدرسة أوالمؤسسات الدينية والأمنية والإعلامية ولكن يتجاوز ذلك بقية مؤسسات المجتمع المدني الأخرى كالأندية والهيئات الرياضية والمعاهد والمؤسسات العلمية وجمعيات النفع العام وغيرها والتي يمكن أن تشارك في تكريس مفاهيم المواطنة وقيم الولاء والانتماء على الوجه التالي[1]:

– تعزيز قيم المواطنة والولاء والانتماء عن طريق البرامج التوعوية والأنشطة التربوية الجماعية والمعسكرات الشبابية.

– التأكيد على مفاهيم المواطنة والوحدة الوطنية عن طريق المطبوعات والمنشورات المبسطة والمشوقة.

– التأكيد على العمل التطوعي في مرافق الدولة المختلفة من خلال تشكيل اللجان التطوعية المنظمة.

– المحافظة على الممتلكات العامة والخاصة عن طريق برامج الخدمة المجتمعية.

– تدريب النشء على الأسلوب الديمقراطي في مناقشة القضايا والمشكلات الوطنية وإفساح المجال لهم للحوار والتعبير عن الرأي عن طريق تنظيم الندوات والمؤتمرات والحلقات النقاشية.

[1] محمد أحمد عقلة المومني، مرجع سابق، ص 77.

-إبراز النماذج الكويتية من الشخصيات المتميزة بالمواطنة الصالحة عن طريق اللقاءات والزيارات المباشرة معها والتعلم على إنجازاتها في خدمةالكويت والنهوض بها.

- التعريف بقوانين وتشريعات الدولة ومواد الدستور التي توضح حقوق وواجبات المواطنين ودور الدولة في صيانة الوحدة الوطنية وحفظ الأمن واستقرار المجتمع[1].

-التعريف بإنجازات الدولة وإسهاماتها المشرقة في نهضة وتقدم المجتمع الكويتي على جميع المستويات المحلية والإقليمية والعالمية.

المبحث الثالث: نحو تفعيل مبدأ المواطنة في الكويت

تعتبر المواطنة الأساس الحقيقي لبناء أي دولة قوية، ولتحقيق ذلك وجب الاعتماد على آليات فاعلة لتحقيق هذا البناء والتي تظهر في التماسك الاجتماعي وتجديد ثقافة المجتمع.

المطلب الاول: التماسك الاجتماعي و تجديد ثقافة المجتمع

ليس هناك معنى واضح وقطعي لاصطلاح التماسك الاجتماعي غير أنه يستعمل في وصف الحالات التي يرتبط فيها الأفراد الواحد بالآخر بروابط اجتماعية وحضارية مشتركة، ويستعمل اصطلاح التماسك الاجتماعي عادة في تفسير أسلوب تماسك أفراد الجماعات الصغيرة الذي يكون إما بدافع الإغراء أي إغراء الجماعة الصغيرة لأعضائه أو بدافع المصالح والأهداف أي المصالح التي يحققها أعضاء الجماعة خلال انتسابهم لها. واستعمل كل من "كارتر واي توزاندر" اصطلاح التماسك الاجتماعي في كتابهم الموسوم "ديناميكية الجماعة" عندما حاولا تحليل تماسك الجماعات الصغيرة[2].

---

[1] محمد أحمد عقلة المومني، مرجع سابق، ص 77.

[2] شعبان عبد الحسين، مرجع سابق، 50.

واستعمل العالم "اميل دوركايم" اصطلاح التماسك الاجتماعي استعمالاً علمياً في كتابه تقسيم العمل وفي كتابه "الانتحار". يقول دوركايم أن درجة التماسك الاجتماعي تعتمد على طبيعة الجماعات والمنظمات والمجتمعات التي تؤثر تأثيراً كبيراً ومباشراً على أنماط سلوك الأفراد كما يظهر جلياً في حالة السلوك الانتحاري الذي يعتمده الفرد وقت تعرضه لظروف وعوامل اجتماعية معينة[1].

لكن الاصطلاح يستعمل عادة من قبل علماء الاجتماع في حالة الجماعات الاجتماعية الصغيرة والكبيرة خصوصاً عندما تتوفر في هذه الجماعات الصفات التالية: اعتماد الفرد على المقاييس والقيم المشتركة، تماسك أفراد الجماعة بسبب المصالح المشتركة وأخيراً التزام الفرد بأخلاقية وسلوكية جماعته. ويحاول "امتاى اتزوني" تعريف التماسك الاجتماعي فيقول بأنه "علاقة تعبيرية إيجابية تقع بين شخصين أو أكثر"[2]، غير أن هذا التعريف يبدو ناقصاً طالما أنه لا يشير إلى تطبيق التماسك على الجماعة ولا يذكر أي شيء عن قيم وأهداف ومقاييس الجماعة.

من الطبيعي القول: أن التجديد في جوهره هو عبارة عن تجسيد الوعي، بضرورة صنع الحاضر، وفقا للإختيارات الفكرية الكبرى، والمجدد الفذ، هو الذي يتمكن من تحقيق مقولات الوعي والتجديد الثقافي في الواقع الخارجي. وإن الأرض الخصبة، التي تؤهل المجدد الثقافي، لعمليات الإنتاج المبدع، هي التي تتشكل من جراء التفاعل الخلاق والرشيد بين المجدد أو المفكر والواقع، لا لكي يخضع المفكر مقاييسه ومعاييره المعرفية إلى الواقع، وإنما لكي يكون إنتاج المفكر ذا جدوى وفائدة عملية على صعيد الواقع. لأن ابتعاد المفكر القادر على التجديد الثقافي عن عصره وواقعه يؤدي إلى تكثيف العناصر الكابحة في ذهن المفكر وواقعه، المانعة لعمليات التجديد والإبداع[3].

---

[1] ابراهيم ناصر، مرجع سابق، ص 63.

[2] متروك الفالح ، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 37.

[3] المرجع نفسه، ص 38.

إن بداية الانطلاقة الحضارية، هي التغيير الثقافي، ولا يتم هذا التغيير إلا بعملية تجديدية، تتجه إلى إنهاء كل عوامل الجمود في حياتنا الثقافية، وتؤسس لحياة ثقافية جديدة. ترتكز على الأصيل من قيمنا، وإبداع إنساننا في هذا الحقل الهام لعملية البعث الحضاري[1].

لهذا فإن من الدواعي الأساسية لعملية التجديد الثقافي، هو أنه لا يمكن أن تتحقق تطلعات الأمة العربية والإسلامية في الوثوب الحضاري، بدون التجديد الثقافي والفكري فإذا أردنا أن نكون أمة حقيقية وفاعلة في الساحة الدولية، فنحن بحاجة إلى التجديد الثقافي، الذي يصقل المواهب، ويبلور الطاقات، ويستوعب الإمكانات، ويوظفها بشكل حسن وسليم في سبيل الهدف البعيد والتطلع الأسمى.

تتلخص أبرز معاني المواطنة الكويتية في المرحلة الأولى للتشكيل السياسي، في وجود مشاعر مشتركة توحد الجماعة البشرية المقيمة على الأراضي الكويتية وبشكل خاص في مدينة الكويت على الساحل، فالفرد يشعر بأنه جزء من منظومة القيم والعادات الثقافية والمجتمعية لذلك التجمع البسيط، في إحتفالية بالمناسبات المختلفة وأسلوب التعبير عنها في القصائد والأناشيد وفنون العرض هو فرحة القوافل البحرية حين عودة السفن من رحلة الغوص، التي كانت تتسم بمناخ حماسي يلتف حوله كافة الأفراد والعائلات، وقد كانت عملية بناء وتشييد أسوار الكويت من قبل الكويتيين هو شعور فطري طبيعي بأهمية الولاء لذلك التجمع السكاني وضرورة حمايته من التهديدات الخارجية وزرع الأمن والسكينة والاستقرار في نفوس أفراده، فكل ذلك يبرهن عن إدراك واعي بهوية سكانية وطنية وإنكانت تتشكل بطريقة بسيطة تقليدية وتلقائية أيضاً.

ولا تتوقف أساليب وصور ذلك التضامن المجتمع عند حدود القيم والعادات المتبعة في ذلك التجمع البسيط بل تذهب لأبعد من ذلك في تضحيتها بالأموال والأنفس حين تقتضي ظروف الحاجة لذلك، مثلما يتعلق الأمر في التبرع المالي لإنشاء المدارس التي بدأت بالمدرسة المباركية ثم الأحمدية وبعدها القبلية

[1] مفهوم المواطنة وحقوق المواطن، الجزء الثالث، المتحصل عليه:

http : www.oujdacity.net.htm

وأيضاً في قيام المكتبة الأهلية والنادي الأدبي وفي تلك الوسائل المباشرة والمحدودة لانتخاب أعضاء مجلسي البلدي والمعارف.

وقد اكتسب الكويتيين ذلك الوعي والشعور بأهمية تنمية تجمعهم البشري عن طريق تجارتهم الخارجية وأيضاً بالمثاقفة مع بعض البلدان المجاورة وزيارات بعض الشخصيات المستنيرة والإصلاحية لمدينة الكويت مثل محمدالشنقيطي وحافظ وهبة ورشيد رضا.

وقد كانت المواطنة الاقتصادية التي تعبر عن نفسها بالانتفاع المتبادل في السلع والخدمات والمصالح بين أهل البحر في مدينة الكويت على الساحل وأبناءالقبائل في عمق الصحراء، تتجسد فيما يعرف بنظام المسابلة؛ حيث يشترى الكويتيين من الأعراب ماعندهم من صوف وسمن وأغنام فإذا قدموا صفاه الكويت فإنه لا تمضي عليهم ساعة إلا وقد باعوا مالديهم واشتروا ما أرادوا وخرجوا من فورهم.

دون الخوض في طبيعة ذلك التضامن المجتمعي الذي كان يسود في الكويت في المرحلة ما قبل ظهور النفط وانعكاس مواردها المالية على نمط الحياة لدى الأفراد، فإنه حتى على صعيد التنظيم الاقتصادي للمواطنة البسيطة، كانت هناك ثقافة مشتركة للعاملين في عملية الإنتاج البحرية من حيث الألقاب والصفات المهنية وهرميتها، تاجر اللؤلؤ(طواش) قائد السفينة(النوخذة)، الباحثين عن اللؤلؤ في قاع البحر(الغاصة) من يقوموا بسحب الغاصة(السيوب) ومساعديهم(رضيف)، كما أرست هذه العملية الإنتاجية تدابير مالية ومنظومة تعاملات مصرفية خرجت منها مسميات ذات علاقة بالمهنة مثل: الخرجية، البروة، وقد كان تتقسم المحاصيل بعد بيعه الأسهم موزعة حسب مكانة تلك التراتبية والمكانة الاقتصادية للعاملين بهذه المنظومة، فالطواش الممول يقتطع التكاليف التي صرفها على الرحلة وله بعد ذلك الخمس من المحصول ثم يتساوى النوخذة والغاصة في النصيب ويأتي بعدهم السيوب والرضيف...[1]

[1] مفهوم المواطنة وحقوق المواطن، مرجع سابق.

بعيداًعن الأدوار التي تلعبها كل شريحة مجتمعية على أخرى في وصايتها أوفرض معايير هويتها نتيجة لثقل اقتصادي عبر ملكية رأسمالياً والمكانة السياسية التي تنعكس على ذلك،الموضوعية تدلنا على أن التشكيل المجتمعي في الكويت كان يقوم على التنوع والتعددية في كل المجالات،تبرهن عليهاعلى سبيلا المثال تعددية عرقية مهاجرة قادمة من عدة بلدان مجاورة وأخرى إقليمية، من بلاد فارس، بلاد الرافدين، شبةالجزيرة العربية، وأقليات أخرى من بلاد الشام وإفريقيا وغيرها بأعداد بسيطة متفاوتة، وأيضاً هناك تعددية اقتصادية تقوم عل باستثمار الموارداالطبيعية تلتقي بها الصحراء مع الساحل خلفت ورائها تعددية طبقية تقوم على فروقات ملكية رأسمال، كما توجد تعددية دينية إسلامية، مسيحية، يهودية، زادت أو نقصت نتيجة لعوامل داخلية وأخرى خارجية مرتبطة بالأحداث والمتغيرات الدولية وانعكاس النظرة لتلك الأقليات مثلما حصل مع الأقلية اليهودية على أثر الصراع العربي الصهيوني التي فرت من الكويت ولم يعدل ها أثراً في المجتمع الكويتي بالوقت الراهن، ولا نغفل أيضاً عن ذلك التنوع في المفردات الأجنبية القادمة من لغات مختلفة صاغت اللهجة الكويتية بالشكل الحالي، لذلك فإن الحراك الاجتماعي في الكويت الذي يحتم هيمنة ثقافة أقلية أو شريحة مجتمعية على ثقافات أخرى، لأسباب عديدة مثل:

ملكية رأس المال، النفوذ السياسي، الأسبقية في الوعي والتعليم ومعيار التواجد التاريخي،لا يعنى البتة إنكار مشروعية تواجد وكينونة بقية الثقافات ولا حتى مواطنتها في الدولة والمجتمع[1].

المطلب الثاني: ارساء قواعد الديمقراطية و استراتيجية تنمية الوعي" العقل النقدي"

الديمقراطية هي نظام حكومة يشارك بها جميع أفراد الشعب يمكن أن تتخذ الديموقراطية أشكال عدة، تبعا للتقاليد، والمجتمع، والتاريخ الخاص بكل دولة. ليس هناك نموذج واحد مثالي للديموقراطية، إلا أن

(1) مفهوم المواطنة وحقوق المواطن، مرجع سابق

للديموقراطيات الحقيقية سمات مشتركة، والصفات المدرجة أدناه تعد ضرورية عموما قبل أن يقال عن ديموقراطية ما بأنها حقيقية[1]:

•التحكم بقرارات الحكومة حول السياسات العامة يعهد به بموجب الدستور إلى ممثلين من تخبين عن الشعب.

• يتم انتخاب ممثلي الشعب في انتخابات دورية وعادلة.

•يمارس ممثلو الشعب المنتخبون سلطاتهم الدستورية دون مواجهة معارضة تعلو على هذه السلطات من قبل مسؤولين غير منتخبين.

•يحق لجميع البالغين التصويت في الانتخابات.

• يحق لجميع البالغين ترشيح أنفسهم لتولي مناصب عامة.

• يحق للمواطنين التعبير عن رأيهم فيما يتعلق بالشؤون السياسية دون خطر تعرضهم للعقاب من قبل الدولة.

•يحق للمواطنين السعي لإيجاد مصادر أخرى للمعلومات، لوسائل الإعلام الإخبارية، ومثل هذه المصادر يحميه االقانون.

• للمواطنين حق تشكيل مؤسسات وهيئات مستقلة،ب مافي ذلك أحزاب سياسية وجماعات مهتمة مستقلة.

• الحكومة تتمتع بالحكم الذاتي وباستطاعتهاالعمل بشكل مستقل خارج أي إكراه خارجي كالإكراه المفروض من قبل التحالفات والتكتلات[2].

بموجب المادة21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يتمتع كل فرد، من الرجال والنساء،بحقه كإنسان للمشاركة في حكومة دولته، وهذا الحق مرتبط بشكل وثيق مع حقوق الإنسان الأخرى.

---

[1] الكواري علي خليفة ، دراسة حول مفهوم المواطنة في الدولة والديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 30، 2004، ص 93.

[2] الكواري علي خليفة، المرجع نفسه، ص 94، 95.

يمكن أن توصف الديموقراطية بأنها الشكل الوحيد من أشكال الحكومة الذي يخلق المجال الذي يستطيع الأفراد من خلاله التمتع بحقوق الإنسان كاملة، فبالديموقراطية فقط يمكن احترام حقوق الإنسان بحق، وبدون حقوق الإنسان لا يمكن أن تكون هناك ديموقراطية حقيقي.

ولأن الديموقراطية توفر إمكانية المحاسبة، فإن الحكومات الممثلة للشعب قلما تلجأ للصراع المسلح لحل الخلافات، وهناك ترجيح أكبر لعملهاعلى ضمان إدارة الموارد بإنصاف؛ حيث أن الديموقراطيات تحترم حقوق الإنسان، هناك ترجيح أكبرلأن تعمل الحكومات الممثلة لشعبهاعلى تلبية احتياجات أفراد المجتمع الذين يعانون عادة من عدم احترام حقوقهم، بما فيهم النساء، والفقراء، والأقليات. يعتقد البعض أن من البديهي أن الديمقراطية تصلح لأي بلد ولكل ظرف، وأنها أقصر سبيل لتحقيق التنمية والرفاه والسلام. ولكن مراجعة لتفاصيل التطبيق ومقارنة النتائج المختلفة، فالبعض لا يشك بأن الديمقراطية والحكم الرشيد جيدة لتثمر الرفاه والأمن المجتمعي والسلام، ربما انطلاقاً من قناعات ليبرالية مسبقة تقتضي أن التنافس الانتخابي سيجلب مسؤولين قابلين للمحاسبة من قبل الجماهير، وبكن هذا الطرح المثالي يقابله رؤية واقعية تقول بأن بناء الدولة مقدم على الإجراءات الديمقراطية كخطوة ضرورية لحماية المواطنين من المخاطر الداخلية والخارجية ولتامين الحاجات والخدمات الضرورية للسكان، وهنالك عدة أبحاث تؤيد كلا الطرحين المثالي والواقعي بناء الدولة، أي أن بناء الدولة له شرطين متكاملين[1]:

1. المؤسسات والإجراءات الانتخابية التي تضمن اختيار الجمهور وقابلية المسؤول المنتخب للمساءلة، وهذا له حساسية خاصة في المجتمعات ما بعد الأزمات لأنه يساعد في رضا الأطراف المختلفة لوجود التمثيل السياسي لها.

2. رفع قدرة الحكومة بحيث تدير الحاجات والخدمات العامة، والمبالغة في بناء قدرات الدولة من هذا الجانب قد يسبب خلالاً يستغل فيه النخب الظروف والمناصب على حساب الجماهير.

[1] ادهم عبد الهادي، حقوق الانسان والحريات الأساسية، عمان، دار القنديل للنشر والتوزيع، 2008، ص 63.

والتصرف الأقرب للواقعية هو اتخاذ الإجراء الذي يناسب المرحلة الوقتية ويعطي أعلى مردود على التنمية والعدالة وتأمين الحاجات .

تكريسا لمبدأ الديمقراطية بما يتناسب مع ما يحصل في الدول الحديثة على شكل مجالس تشريعية منظمة،استجاب الحاكم لمطالب الكويتيين بتأسيس مجلس شورى عام 1921،جرى بالتعيين لـ 12 عضوا ولم يجرى بالانتخاب،إلا أن تلك التجربة كانت قاصرة وقصيرة بنفس الوقت ولم تكن تعبر عن مشاركة سياسية فاعلة ولم تحقق فيها إنجازات تذكر سوى أنها فتحت أبواب المطالبات الشعبية لمجالس أخرى أكثر فعالية ونضج في السنوات المقبلة التي تلتها.

ومن ضمن تلك التجارب الشهيرة تجربة المجلس التشريعي لعام 1938 التي تعتبر من أشهر تجارب المشاركة السياسية في تاريخ الكويت نظراً للكثير من الاعتبارات من أبرزها:

- أتت بالانتخاب لـ 14 عضواً ولم تكن بالتعيين.
- تشريع قانون عام على شكل دستور تسمى" الوثيقةالأساسية ".
- تحقيق الكثير من الإصلاحات القانونية والتشريعية منها: إلغاء الضرائب على الصادرات وضريبة سفن الصيد على اللؤلؤ التي تدفع للحاكم، تشكيل قوة للشرطة، إنشاء ثلاثة مدارس، فصل دخل الجمارك عن مخصصات الأسرة، تدخل المجلس في المعاهدات مع بريطانيا وخصوصاً النفطية التي كانت محل إزعاج للحاكم ولبريطانيا ذاتها.
- احتكار المجلس لكافة السلطات(التشريعية، التنفيذية،القضائية) [1].

من جهة أخرى على الرغم من كافةالإنجازات الكبرى التي حققها المجلس التشريعي في عمرها لقصير(نصف سنة) إلا أنه برزت أثناء مناقشات المجلس لأول مرة بعض الظواهر السياسية والاجتماعية المتعلقة ببلورة مفهوم أولي للمواطنة لكنه كان مفهوماً مختلاً، كما تدلنا وتطلعناعلى طبيعة التوازنات السكانية

[1] ادهم عبد الهادي، مرجع سابق، ص 63.

والفئوية في المجتمع الكويتي آنذاك، ففي ذلك المعترك السياسي لم يتحقق مفهوم المشاركة الفاعلة Participation Effective التي تقوم على المساواة والعدالة الاجتماعية؛إذ ظهرت القوى الاجتماعية المهيمنة آنذاك في الكويت في حين غابت بعض القوى أوألتزمت الصمت في التعبيرعن مطالبها والبحث عن دور فاعل في المجتمع نفسه، فانتخابات المجلس كانت عبارة عن انعكاس لنفوذ التجار من الناحية المهنية الوظيفية أو حتى الاجتماعية والعرقية، إذ مارس التجار نوع من أنواع التمييز باستبعاد الكويتيين من أصول فارسية أو شيعية كما استبعدوا ذوي المهن الدونية في عملية الإنتاج البحرية مثلا لبحارة وصيادي اللؤلؤ، كما لم يكن لأي من القوى القبلية الصغيرة في تركيبة الأحياء الكويتية القديمة أي دور في الفضاء السياسي آنذاك[1].

المطلب الثالث: منظومة حقوق الانسان وصيانة السلم

يعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بيانا عاما وهو أول بيان دولي أساسي ومرجعي يتناول الحقوق الإنسانية للأفراد. وهي حقوق غير قابلة للتصرف أو الانتهاك أو المزايدات يتمتع بها الصغار والكبار، النساء والرجال على السواء. وقد صدر هذا الإعلان في قرار للجمعية العامة المؤرخ في 10 ديسمبر 1948 بوصفه "المعيار العام لإنجازات جميع الشعوب وجميع الدول" فيما يتّصل بحقوق الإنسان .

ويشمل حقوق عديدة مدنية وسياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية، يستحقها الأفراد في كل مكان وكل زمان.

لقد رحبت العديد من الدول بهذا الإعلان مما أضفى عليه وزنا معنويا كبيرا. غير أن هذه الدول غير ملزمة به، وهو يمثل فقط مجموعة مبادئ سامية لها قيمة أدبية وأخلاقية وسياسية ملهمة .

[1] المرجع نفسه، ص 56.

وتجدر الإشارة أن مؤتمر الأمم المتحدة الدولي لحقوق الإنسان وافق، سنة 1968، على أن "الإعلان العالمي يشكل التزاما بالنسبة لأعضاء المجتمع الدولي[1]"

ويعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فاتحة المنظومة الدولية لحقوق الإنسان التي وضعتها مختلف أجهزة منظمة الأمم المتحدة.

إن مصطلح حقوق الذي نتعامل معه مصطلح دولي تم تحديد ملامحه في المجتمع الدولي وبالتحديد داخل هيئة الأمم المتحدة كرد فعل على النتائج المدمرة للحرب العالمية الثانية. وهذا المصطلح لم يشكل مفهوما جديد في تاريخ البشرية ولكنه أخذ أشكالا عديدة في السابق، وكان نتاج نشاط بشري يحاول الإجابة على سؤال الظلم والمعاناة والقهر، ورفض أنماط النشاط البشري التي أنتجت هذه المعاناة فالعبودية والتسلط والحروب المدمرة واستغلال الأطفال والعمال والمذابح الجماعية[2] والتمييزبين البشر على أساس العرق والتعذيب والفقر كلها أحداث قديمة، وأيضا العمل لإيقاف هذا الظلم هو نشاط بشري قديم.

يشير معنى حقوق الإنسان ببساطة يشير إلى الحقوق التي يُعتقد أن كل البشر ينبغي أن يتمتعوا بها لكونهم بشر، وينطبق عليهم الشرط الإنساني. أي أن هذه الحقوق ليست منحة من أحد، ولا يؤذن فيها من الدولة. وهذه الأخيرة لا تمنحها ولا تمنعها. فبينما قد تختلف الأنظمة القانونية من دولة إلى أخرى, فإن الحقوق المرصودة والمقررة للإنسان هي استحقاقات لا لبس ولا غموض حولها في القانون الدولي، أي أن كل دولة مطالبة بأن تكيف أنظمتها القانونية بحيث تستوعب، وتعكس، وتطبق، وتحترم مواد القانون الدولي الخاصة بحقوق الإنسان،

---

[1] عماد عمر، سؤال حقوق الانسان، عمان: مطبعة السنابل، 2000، ص 42.

[2] شعبان عبد الحسين، مرجع سابق، ص 113.

إن حقوق الإنسان كتعبير لم يتم استخدامه إلا في وقت قريب حيث كان تداول "الحقوق" دون ربطها بالإنسان، ولكن حقوق الإنسان هي نتائج الانتماء إلى الجنس البشري، ومرتبطة بطبيعة الجنس البشري فهي الحقوق المتأصلة في الإنسان لكونه إنسان[1].

حرصت النظم العريقة في اعلان حقوق الإنسان على وضع الضمانات العملية لاحترام وحماية هذه الحقوق، وقد أخذت هذه الضمانات عدة صور أساسها سيادة المواد المقررة لحقوق الإنسان على غيرها من القوانين، فبعد ان كانت تعتبر مجرد اعلانات لا قيمة قانونية لها ترد عادة في ديباجة الدستور وأحيانا في بدايته، بدأ يعترف لها بالقيمة الإلزامية وان استمر بعض الفقهاء الدستوريين على إنكار ذلك عليها، بل على انها لا ترقى إلى مرتبة القوانين العادية. وأما من اعترف لها بقيمة الإلزامية فبعضهم يراها في مرتبة أعلى من الدستور نفسه وبالتالي فهي ملزمة للمشرع العادي وللمشرع الدستوري، والبعض اعتبرها في مرتبة الدستور بحيث تكون ملزمة للمشرع العادي وللإدارة.

وبذلك يمكن القول أن الصور التي تبلورت فيها ضمانات حقوق الإنسان هي[2]:

-الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

-الرقابة الدستورية لضمان أن تكون القوانين في نطاق الدستور، وتكون وقائية سياسية أو قضائية.

-رقابة المشروعية لضمان أن تكون اللوائح والقرارات التنظيمية والفردية في نطاق الدستور والقوانين.

-إحداث نظام المفوض البرلماني أو المدعي العام المختص بحقوق الإنسان أو الوسيط أو أي مؤسسة وطنية أو لجنة تعنى بحقوق الإنسان.

-رقابة الشعب المباشرة في نظم الديمقراطية المباشرة بوسائل الاستفتاء والاعتراض وعزل النواب ورئيس الدولة وحل المجالس النيابية مباشرة بواسطة الشعب.

---

[1] بيرم عيسى، الحريات العامة وحقوق الانسان، لبنان: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر ، ص 1998، ص 86.

[2] نفس المرجع، ص 87.

– رقابة الشعب غير المباشرة من خلال وسائل الإعلام والأحزاب والنقابات والجمعيات.

– إنشاء محكمة خاصة لحقوق الإنسان.

إن حقوق الإنسان تعتبر ضمانات قانونية عالمية تحمي الأفراد والجماعات من أي تصرف أو إهمال يمس الحريات الأساسية والكرامة البشرية[1].

حين ننظر للقوانين المتعلقة بالانتخاب وتمثيل الإرادة السياسية للأمة، فإنها بلا شك تشكل انتهاك صارخ لقيمة المواطنة الدستورية، فهو يعبر في اشتراطاته عن شريحة ضيقة من الأمة وليس الأمة بأسرها مما يوقعه في شبه التمييز في المواطنة، إذ أستبعدت حتى هذاالوقت شرائح عديدة من الحصول على حق الانتخاب والترشيح مثل العسكريين المنتسبين لمؤسستي الدفاع والداخلية في حين يحق لمؤسسة الحرس الوطني العسكرية ذلك الحق، وهي محل تناقض لايمكن تفسيره عبر وعي معرفي وديموقراطي مادام الاثنان يتسمان بذات الطابع الأمني والعسكري تقريباً، وأيضاً أستبعد من هذا الحق شريحة من الكويتيين المقيمين في الخارج أما لأسباب دراسية أو وظيفية؛ إذ لا يستطيعون التصويت في السفارات الكويتية بالبلاد التي يقيموا بها.

وعلى الرغم من تغيير الأنظمة الديموقراطية لقوانينها بخصوص عمر الناخب وفترة الأختبار للمتجنسين الجدد لمنحهم حق الانتخاب فإنا لقوانين الانتخابية تمنع من هم أقل من 21 سنة حتى الـ 18عام من الانتخاب وتشترط مضي عشرون عاماًعلى المتجنسين الجدد للحصول على حق الانتخاب[2].

بالنسبة للإشكالية التي تمس قيمة المواطنة الكاملة لشريحة كبيرة من المواطنين الذين حصلوا على المواطنة عن طريق التجنيس، فالكويت تمثل استثناء شاذ عن أنظمة وتشريعات كثير من الدول الديموقراطية، فيما يخص حرمان المتجنس من ممارسة حقه في الانتخاب لفترة زمنية طويلة تصل لانقضاءعشرين سنة من

[1] بيرم عيسى، مرجع سابق، ص. 88

[2] نفس المرجع، ص. ص 90– 91.

تاريخ حصوله للجنسية الكويتية، والجدير بالذكر أن هذه المدة كانت عند صدور الأمر الأميري رقم15 لسنة 1959، عشرسنوات من تاريخ كسب الجنسية، ثم صدر القانون رقم 70 لسنة 1966 وعدل هذه المدة إلى عشرين سنة وصدر المرسوم بقانون رقم 130 لسنة 1986 الذي رفع المدة مرة أخرى إلى ثلاثين سنة.

مع صدور المذكرة الإيضاحية للقانون رقم 32 لسنة 1995 ،التي حددت عشرين سنة للحصول على حق الانتخاب من تاريخ كسب الجنسية الكويتية، فإن هذه المدة مازالت تخضع لذهنية التشدد والمبالغة غير المقبولة في اختيار صدق المواطنة لدى المتجنس لأسباب عديدة، أبرزها أن هذا المواطن الكويتي بالتجنس لم يحصل على الجنسية الكويتية إلا بعد مرور عقود طويلة من الزمن وفقا لمعايير قانون الجنسية الكويتي، فهو مقيم على الأراضي الكويتية والأغلب يعمل في مؤسسات الدولة ومنها مؤسسات ذات طابع سيادي مهم وله سجلات أمنية وقضائية وإدارية في متناول يد متخذ القرار السياسي والتشريعي، يمكن الرجوع إليها فهو يحم لكل مقومات المواطنة الإدارية والمجتمعية التي تؤهل للحكم على سلامة اندماجه في المجتمع الكويتي كمواطن مثله مثل بقية المواطنين الكويتيين، وبما أن حصوله على حق الانتخاب يعد أحد الوجوه المهمة لسرعة الاندماج والتكيف مع أفراد المجتمع من المواطنين[1].

إن المبالغة في تحديد مهلة العشرين سنة لاختيارسلامة مواطنته،إنما له أثار سلبية على مواطنته ذاته الشعوره بأنه مواطن ذو مرتبة ناقصة عن بقية المواطنين كما يطعن ذلك في كفايته وأهليته الوطنية وإذاكان لابد من الإصرار على شرط المدة هذا فبالإمكان اقتفاء أثر الكثير من بلدان الديموقراطيات العريقة التي حددت مدة لا تتجاوز الخمسة سنوات مثلما أشارت في بدايتها المذكرة الإيضاحية للقانون رقم32 لابد من التنويع على أن تلك المواد والنصوص المنبثقة من الدولة الدستورية تعبر عن نفسهاعلى شكل مبادئ نظرية عامة على أهميتها المدنية والقانونية الملزمة، وليس بالضرورة أن تنسجم أهداف وغايات تلك النصوص مع الواقع المعاش،الذيت تمظهر فيه صوركثيرة من التمييز واللامساواة بسبب سوء تطبيق تلك النصوص المدنية

[1] الجباعي جاد الكريم ، المجتمع المدني وهوية الاختلاف، دمشق: دار ترقا للطباعة والنشر والتوزيع، 2003، ص.183.

أو تجاهلها أو بمناقضتها بنصوص قانونية وإدارية أقل أهمية من النصوص الدستورية ذاتها،مثلما يحصل على سبيل المثال في قانون الجنسية، وغير ذلك فإن المطلع على كيفية اختيار شغل الوظائف القيادية وأيضا وظائف بعض المؤسسات السيادية يعرف تماماً بأن إجراءاتها لاتتم لمفهوم تكافؤ الفرص بصلة، كماأنه لا يتناغم مع مفهوم المساواة المدنية الذي تردد لمرات عديدة في بعض النصوص الدستورية، فالواقع يخضع لمعايير مثلا للوساطة والمحسوبية وتبادل المصالح الخاصة والفئوية والولاء الشخصي التي تضر شكل عمبيق مفهوم المواطنة المتساوية، مما ينعكس على شعور الولاء الوطني للمواطن.

ماهو معروف بأن هذه الفجوة الكبيرة في الكويت مابين المواد الدستورية التي تضطلع بالمساواة والعدالة الاجتماعية في المواطنة، وما بين الواقع الفعلي لها، تعتبر من الظواهر العالمية التي لا يخلو منها مجتمع بما فيها مجتمعات الديموقراطيات العريقة، ذات المنبع الأساسي لمبادئ حقوق الإنسان والمواطنة والديموقراطية التمثيلية، والحال أن هذه المجتمعات أخضعت أنظمتهاالانتخابية والدستورية لمشاريع إصلاح وتغيير مع مرور الزمن لتحقيق أقصى درجات الاندماج والتعايش لمواطنيها، ومع كل هذه المحاولات تنبهت تلك الأنظمة بأن الواقع الاجتماعي وأن قاوم تلك الإصلاحات على مستوى التطبيق، فهناك على الدوم مفاهيم خلاقة لثني هذا الواقع عن الإضرار بقيمة المواطنة عبر سياسات إدارية وقانونية منها على سبيل المثال تطبيق مفهوم التمييز الإيجابي الذي يعرف بالأدبيات الأنجلوسكسونية "action affirmative" والفرانكفونية positives discriminations» [1].

[1] الجباعي جاد الكريم ، مرجع سابق، ص 183

المطلب الرابع: تفعيل المؤسسات المجسدة لمبدأ المواطنة

ان وجود منظمات مجتمع مدني فاعلة شرط أساسي من شروط الديمقراطية، باعتبارها الأداة المثلى لتثقيف المجتمع وتوعيته بحقوقه وواجباته.

بسبب غياب أي تصور واضح ودقيق لمفهوم المجتمع المدني والحياة المدنية والكيفية التي تعمل على آليتها منظمات المجتمع المدني التطوعية المستقلة.

كيف يمكن تحقيق مفاهيم المجتمع المدني الديمقراطي التي يعتقد البعض انها نسيج خفي للفكر الغربي –المسيحي بمواجهة الفكر الاستبدادي الشرقي، وبالعودة الى معطيات التاريخ القريبة فان الديمقراطية وتحققها في الغرب لم تحسم إلا بعد سقوط واندحار الفاشية في الحرب العالمية الثانية، فهل يمكن تحقيق الثوابت الديمقراطية مثل حرية التعبير والاجتماع، حرية الاقتراع العام، حرية الصحافة، التبادل الحرّ للأفكار والمعلومات،الحريات الفردية الشخصية، سيادة القانون،التداول السلمي للسلطة في المشاركة السياسية العامة.

وبهذا يكون المجتمع المدني هو المجتمع الّذي يقوم على أساس نظريّة التعاقد بين الفرد والمجتمع، ذلك يقتضي بناء مجتمع وسلطة على أساس التعاقد والحرِّيّة.

وبذا يتم الانتقال من المجتمع الطّبيعي إلى المجتمع السياسي أو المجتمع المدني حسب مفهوم هذه النظريّة[1].

هناك أهمية لدور المنظمات المجتمعية وهودور لايرقى الى دور الأحزاب السياسية، لكنه لايهبط باشراك المواطنين في صنع القرار سياسيا واجتماعيا وتجسيد أشكال معينة من الديموقراطية المباشرة والعمل للتأثير على سياسات السلطة في قضايا جزئية أوشاملة والمساهمة في رسم سياسات جزئية وشاملة وتقديم خدمات للمواطنين وخاصة للفئات المعزولة والمهمشة منهم والحد من تمركز السلطات والصلاحيات بيد قوة

[1] بيرم عيسى، مرجع سابق، ص 189.

واحدة في المجتمع أي توزيع مصادر القوة على مختلف عناصر المجتمع والعمل على الرقيب الوعي الاجتماعي ونشر المفاهيم المدنية حول المواطنة وحقوق الانسان.

لتحقيق البناء الوطني وبناء التنمية الشاملة لابد من التكامل بين منظمات المجتمع المدني والسلطة، وحتى يتم ذلك على السلطةأن تقر حق المواطن بالانتظام وقبول السلطة ومنظمات المجتمع المدني عند المشاركة وتقبل بمبدأ المشاركة بديلاً للتنافس والتوازي،أما يستلزم ذلك وجود ديموقراطية وتعددية[1].

من الضروري أيضاً تعبير الحكم عن الإرادة الشعبية واعتبار المواطنين مرجعية السلطة ومنظمات المجتمع المدني وكذلك توزيع مصادر القوة ولابد من سيادة القانون والمساواة في تطبيقه على الجميع وإيجاد تشريع واضح للمساءلة والمحاسبة داخل السلطة والمنظمات المجتمعية التطوعية، سواء بسواء لحظر الفساد البيروقراطي والمحسوبيات ومن الضروري الاتفاق على خطة تنموية ورسم سياسة تمويلية متفق عليها، والقيام بالواجبات المتبادلة بين السلطة والمنظمات المجتمعية التطوعية،لابد من الاحترام المتبادل للأدوار المختلفة بين السلطة ومنظمات المجتمع المدني وإثراءالسلطة باستقلالية مرجعيات النظرات المجتمعية والتطوعية عنها[2].

اتّخذ مفهوم المجتمع المدنيّ دلالات مختلفة، وفقاً للشروط التاريخيّة والتبدّلات الاجتماعيّة ضمن المنظومة السياسيّة – الاجتماعيّة السائدة التي شهدتها البيئة الغربيّة، في سياق ما يُمكن أن يُطلق عليه عملية "التمرحل"، والتي تعني تكرار ظهور المفهوم، عبر مراحل مختلفة، بأشكال وصور عدّة متباينة؛ ومنذ العقدين الأخيرين للقرن المنصرم، عاد مفهوم المجتمع المدنيّ بقوة من قبل منظّرين ومفكّرين يمينيّين، أو ينتمون إلى المحافظين الجدد، في أوروبا الغربيّة والولايات المتحدة الأميركية، وكذالك من قبل مثقّفين ليبراليين في أوروبا الشرقيّة؛ كما أخذت تبرز وتظهر تيّاراتٌ سياسيّةٌ، ونخبٌ ثقافيّةٌ وبعضها ذات أيديولوجيّات

[1] بشارة عزمي ، مرجع سابق، ص. 172.

[2] المرجع نفسه، ص. 184.

وتوجّهات يساريّة أو شموليّة حتى وقتٍ قريبٍ، وقوى ونخب ومجاميع جديدة، تُبشّر، وتسعى إلى بلورة هذا المفهوم في مجتمعات البلدان النامية، ومن بينها البلدان العربيّة.

غير أنه علينا أن نُميّز هنا بين واقعين وحالتين تختلفان جذريّاً هما: واقع وظروف البلدان المتقدّمة، التي تمتلك بالفعل مجتمعاتٍ مدنيّة راسخة، تشكّلت على امتداد ثلاثة قرون منذ القرن السابع عشر من قيام ما يُعرف بالدولة/الأمّة (الدولة الحديثة)، نتيجة الثورات البرجوازيّة (البريطانيّة/الفرنسيّة)، وحرب الاستقلال(الأميركيّة)، التي أنهت كافّة أشكال التراتبية القديمة، وتشكلت الولاءات التقليديّة الخاصّة (الحكم المطلق، الإقطاع، الكنيسة)، وأضعفت إلى حدٍّ كبيرٍ الانتماءات الأهليّة (العائلة، الطوائف الحرفيّة)، وحصرتها بالدولة القوميّة المركزيّة الواحدة، المتموقعة فوق الأمّة، والمُعبّرة عن وحدتها ومصالحها المشتركة[1] .

وفي سياق سيرورتها (الدولة) ظهر وترسّخ مفهومٌ جديدٌ، تمثّل في فكرة المواطنة (بخلاف التابع والرعيّة في العهود القديمة) المتساوية في الحقوق والواجبات، والالتزام بالشفافيّة والانفتاح والتعدّدية، التي تكْفلها السياسة المدنيّة (العقد الاجتماعيّ)، التي تتضمّن المشاركة الشعبية الواسعة في صنع القرار، ومبدأ التداول السلميّ للسلطة، من خلال حقّ الترشيح والانتخاب (البرلمان)، وحقّ المساءلة والمحاسبة، المستند إلى أسسٍ قانونيّةٍ/حقوقيّةٍ (الدستور) ملزِمة، تعيّن بموجبها فصل وتوازن واستقلاليّة السلطات (التنفيذيّة، التشريعيّة، القضائيّة)، منعاً لاحتكار السلطة، وتغوّل أجهزة الدولة[2].

في موازاة تلك الدولة الحديثة، أخذت تتشكّل منظمّاتٌ ومؤسّساتٌ مدنيّةٌ مستقلّةٌ، ترفد الدولة، وتُراقب وتُصوّب ممارساتها، وتُشارك في تحقيق الكثير من المهام والوظائف الاجتماعيّة، التي عجزت أو تخلّت الدولة عن القيام بها؛ إذاً، اختلفت دلالة المفهوم من مجرّد التمييز بين المجتمع الطبيعيّ (القديم) والمدنيّ

[1] الجباعي جاد الكريم ، مرجع سابق، ص 200.

[2] بشارة عزمي، مرجع سابق، ص 190.

(الحديث)، والتحديد بين العامّ (السياسيّ) والخاصّ (الثقافيّ)، ليُصبح مفهوماً له دلالةٌ جديدةٌ، يُعبّر عن قطيعةٍ وتجاوزٍ لمعناه القديم، يتمثّل في بروز فاعلٍ اجتماعيٍّ محدّدٍ في البلدان المتقدّمة، هي منظماتٌ وهيئاتٌ ومؤسّساتٌ مدنيّةٌ مستقلّةٌ عن المجتمع السياسيّ (الدولة)، تمتلك من القوّة والنّفوذ والموارد ما يُمكن أن يتجاوز إمكانيّات العديد من الدول؛ ونُشير هنا على سبيل المثال إلى أنّ ما رصدته مؤسّسة "بيل غيتس" (مالك شركة مايكروسوفت) لدعم المشاريع الاجتماعيّة، والأبحاث العلميّة[1].

والدراسات الخاصّة بالأمراض المستوطنة والخطيرة (الأيدز) يصل إلى عشرات المليارات من الدولارات، وهي تفوق ميزانيّات العديد من الدول النامية مجتمعةً. ومن هنا نلحظ أنّ الدول الديمقراطيّة لجأت إلى استخدام مفهوم المجتمع المدنيّ للتغطية على استقالتها من وظيفتها الاجتماعيّة والاقتصاديّة، وفقا لمنطق الليبرالية الجديدة، وقوانين السوق الغابيّة، ومصالح الشركات المتعدّدة الجنسيّة، التي أصبح مجالها الحيويّ يشمل العالم بأسره؛ وهو ما يتجلّى في العولمة وآليّات هيمنتها (الوطنيّة والدوليّة).

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ الحديث عن إلغاء الحدود والحواجز أمام انتقال الرساميل والسلع والتقنيّة والأفكار والبشر (مع وجود قيودٍ صارمةٍ على صعيد العمالة المُهاجرة من بلدان الجنوب)،على امتداد العالم، والتي تُبشّر بها العولمة، يعني ضمن معادلات القوّة والسيطرة السائدة طريقاً ذا اتّجاهٍ واحدٍ، ينطلق وينبع من الدول المتقدّمة الغنيّة صوب البلدان المتخلّفة الفقيرة، وبما يُؤبّد تخلّفها وتبعيتها وارتهانها[2].

أمّا في البلدان النامية، ومن بينها البلدان العربيّة، فإنّ بروز وتنامي استخدام هذا المفهوم، والدّعوة إلى بناء وترسيخ قيام مؤسّسات ومنظّمات المجتمع المدنيّ المستقلّة، يأتي في سياق فشل النُخب العربيّة (التقدّمية والمحافظة معاً) الحاكمة في بناء الدولة/الأمّة، وترسيخ رابطةٍ وهويةٍ وطنيّةٍ جديدةٍ على أساس المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات، والتي تُمثّل قطيعةً مع ما قبلها من انتماءاتٍ وولاءاتٍ (قبليّة وعشائريّة

---

[1] بشارة عزمي، مرجع سابق، ص 195.

[2] الكواري علي خليفة، مرجع سابق، ص 12.

ومناطقيّة ومذهبيّة) فرعيّة تقليديّة، يُضاف إليها فشل أنماط التنمية والتخطيط الإداريّ (البيروقراطيّ) للاقتصاد الوطنيّ، والتي حدّدتها تقارير التنمية العربيّة في ثلاثة نواقص أساسيّة، هي: نقص الحريّة، نقص تمكين المرأة، نقص المعرفة؛ مؤسّسات المجتمع المدنيّ تُطرح هنا كمطلبٍ لسدّ الفراغ، وردم الهوّة بين الدولة الاستبداديّة/الريعيّة وأجهزتها البيروقراطيّة/الأمنية المتغوّلة، التي تعيش فشلها الذريع، وأزمتها الشاملة، على جميع المستويات والأصعدة من جهةٍ، وبين المجتمعات العربيّة المتراجعة إلى مكوّناتها التقليديّة الفرعيّة، والذي يحمل معه مخاطر التفكّك، وانفجار وتصاعد أعمال العنف والإرهاب من قبل الجماعات المتطرّفة والتكفيريّة، والموجّهة ضد الجميع، أو "المأكلة الكبرى" في حرب الجميع ضدّ الجميع، وفقاً لهوبز، وعلى النّحو الذي نُشاهد تجلّياته في معظم المجتمعات العربيّة من جهةٍ أخرى[1].

[1] الكواري علي خليفة، مرجع سابق، ص 176.

الخاتمة

من خلال دراسة الموضوع يمكن استخلاص مجموعة من النتائج تتمثل فيما يلي:

إن المواطنة تعمل على تحقيق تدبير وحكامة المجتمع بكل مكوناته ومؤسساته. وتعمل على ضمان استمرار الدولة القوية والمجتمع من خلال تمكين المواطن من حقوقه والدولة من حقوقها، والعمل من أجل رفعة الوطن وتقدمه ونمائه. وهي تساهم في تشكيل شخصية المواطن والهوية الجماعية للوطن الثقافية والاجتماعية والفلسفية.

كما أن المواطنة تمكن المواطن من الثقة بالنفس من حيث ثقته بقدراته الشخصية، التي تمكنه من المشاركة في الوطن وفاعلا فيه؛ بل تجعله متحديا للصعوبات والمعوقات التي تقف أمامه. فهو مواطن فاعل في الدولة من خلال المشاركة السياسية ناخبا ومنتخبا ومحاسبا لمؤسسات الدولة عن مهامها نحو المواطن ونحو الذات والمجتمع.

و عليه يجب أن يحظى الفرد منذ طفولته بتنشئة اجتماعية في ظروف جيدة، و لا يجب النظر إليه كمجرد تلميذ بل ينبغي إعداده لكي يكون مواطنا في المستقبل، فهو مواطن في الأصل، وتربيته على المواطنة تعني تحضيره للمشاركة الفاعلة في خدمة وطنه، وتزويده بالمعارف والمهارات والقيم التي تؤهله لتحمل المسؤوليات في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتُعده للمساهمة الإيجابية في تطوير المجتمع نحو الأفضل.

يواجه المجتمع الكويتي الحالي مجموعة من التحديات الاجتماعية والفكرية والسياسية والإقليمية منها والعالمية والتي تهدد ثوابتهم الوطنية وهويتهم الثقافية وتزعزع قيم المواطنة والولاء والانتماء للوطن، وفيما يلي أهم هذه التحديات:

• ضعف هيبة القانون وعدم تفعيل مبدأ الثواب والعقاب وانتشار ظواهر لم تكن مألوفة من قبل كالإضرابات وتعطيل المصالح وضعف الإنتاجية وغيرها.

• غياب الاندماج الاجتماعي لعدم وجود مؤسسات و هياكل فاعلة (إعلامية، تربوية، و تشريعية) وبسبب تعدد الجنسيات والانتماءات العقائدية أوالقبلية أو الطبقية؛ ممايخلق تصدعا في تركيبة الدولة و يضعف روابط الوحدة الوطنية، و يؤدي إلى بروز تكتلات رئيسية مجتمعية هي كتلة القبلية، كتلة السنة، و كذلك الشيعية تؤثر على عمل المؤسسات الرسمية و البرلمانية، بما يؤدي إلى استخدام الادوات القانونية، و الدستورية كوسيلة للتعبير عن مصالح هذا التقسيم الفئوي دون مصلحة الدولة العليا.

• تجاهل كثير من القيم المجتمعية المتوارثة التي تدعو إلى تقديم المصالح العامةعلى المصالح الفردية، وتمنع الهجوم الشخصي أو التراشق اللفظي أو النفاذ إلى النوايا أو الطعن في الذمم المالية أو التخوين.

• القصور في التركيز على التاريخ المشرق للوطن والإرث الثقافي الذي يسعى للحفاظ على الهوية الكويتية ويميزهاعن بقية الثقافات الأخرى.

• وجود ثقافة مجتمعية خاطئة تدفع الكثير من المواطنين إلى الإلحاح في المطالبة بالحقوق المالية والاجتماعية والخدمية والثقافية والصحية والتعليمية، دون تقديم الحد الأدنى من الواجبات أو الاستعداد لتقبل محاولات الدولة لتغيير هذه الثقافة والفكر الاستهلاكي المعتمد كلياًعلى الدولة.

• محاولات اقتباس أو تطبيق نماذج وسلوكيات لدول أومجتمعات غريبة عن المجتمع الكويتي ثقافياً ودينياً واجتماعيا وتاريخياً لا تصلح أبدا للتطبيق أو الاقتباس.

و من أجل مواجهة تلك التحديات، و بهدف تحقيق الأهداف الآتية:

- تنمية الوعي الوطني لدى المواطن الكويتي.
- تأصيل قيم المواطنة الصالحة.

- تحقيق الوحدة الوطنية بين فئات المجتمع الكويتي.
- تعزيز الإحساس والشعور بالمواطنة.
- تحقيق الشراكة المجتمعية في تعميق المواطنة في المجتمع الكويتي.

يجب على دولة الكويت تبني استراتيجية داعمة للمواطنة والانتماء، والولاء للدولة تتمثل فيما يلي:

1- السعي لايجاد المواطن الكويتي الصالح الذي يشعر بالانتماء والولاء لوطنه الكويت ويحافظ على الوحدة الوطنية بين فئات المجتمع الكويتي.

2- إعداد المواطن الصالح الذي يحافظ على مقومات المواطنة والولاء والانتماء للوطن ويصون الوحدة الوطنية بما يحقق الترابط الاجتماعي في إطار الشريعة الإسلامية السمحاء والدستور وحقوق الإنسان وقوانين الدولة.

3- تشكيل المناخ الثقافي والاجتماعي الداعم لقيم المواطنة الصالحة.

4- تفعيل دور وسائط التربية(الأسرة، المدرسة، الإعلام، و دور العبادة) في تعزيز الحس الوطني لدى المواطن الكويتي.

5- سن التشريعات والقوانين التي تؤصل وتصون المواطنة وقيمها الصالحة.

6- إيجاد قنوات اتصال بين المؤسسات الحكومية والأهلية لتحقيق الشراكة المجتمعية في كل مايتعلق بالمواطنة.

7- إقامة فعاليات ومشاركات تدعم قيم المواطنة الصالحة.

قائمة المراجع

أولا/ القران الكريم

ثانيا/الكتب:

1. ادهم عبد الهادي، حقوق الانسان والحريات الأساسية، عمان، دار القنديل للنشر والتوزيع، 2008.
2. الإمام عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، المقدمة، تحقيق درويش الجودي، بيروت: المكتبة العصرية، ط 2، 2000.
3. أماني غازي جرار، المواطنة العالمية، عمان: دار وائل للنشر و التوزيع، 2010.
4. بن شريط عبد الرحمن، الدولة الوطنية بين متطلبات السيادة و تحديات العولمة، الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع،2011.
5. بوديار حسين ، الوجيز في القانون الدستوري، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003.
6. بيرم عيسى، الحريات العامة وحقوق الانسان، لبنان: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، ط1، ص 1998.
7. جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، تر: بولس غانم، بيروت:اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع، 1982.
8. الجباعي جاد الكريم ، المجتمع المدني وهوية الاختلاف، دمشق: دار ترقا للطباعة والنشر والتوزيع، 2003.

9. جبور أدهم عبد العالي، تربية المواطنة، الكويت: دار الريان للنشر و التوزيع، ،1999.

10. دسوقي فاروق أحمد، مقومات المجتمع المسلم، الاسكندرية: دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع،1998.

11. سامح فوزي، المواطنة، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، 2007.

12. السويداني طارق، منهجية التغيير في المنظمات، بيروت: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع،2001.

13. سيدي محمد وليد، الدولة و اشكالية المواطنة– قراءة في مفهوم المواطنة العربية–،عمان: دار كنوز للنشر و التوزيع، 2010.

14. شعبان عبد المحسن، الانسان هو الأصل: مدخل إلى القانون الدولي الانساني وحقوق الانسان، عمان: مطبعة السنابل، 2000.

15. الصبيحي احمر شكر، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت: مركز الدراسات العربية، ط2.

16. صدوق عمر، قانون المجتمع العالمي المعاصر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2003.

17. عزمي بشارة، المجتمع المدني، دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني العربي)، بيروت: دار مؤسسة الأبحاث العربية.

18. عماد عمر، سؤال حقوق الانسان، عمان: مطبعة السنابل، 2000.

19. عمر سعد الله و بن ناصر احمد ، قانون المجتمع العالمي المعاصر، الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،ط 3، 2005.

20. العمري سيف ، تربية المواطنة: توجهات وتجارب عالمية في إعداد المواطن الصالح، عمان: مكتبة الجيل الواعد، 2006.

21. الكواري علي خليفة ، دراسة حول مفهوم المواطنة في الدولة والديمقراطية، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

22. الكواري علي خليفة، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية: مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

23. لعويسات جمال الدين، السلوك التنظيمي والتطوير الإداري، الجزائر: دار هومة، 2003.

24. متروك الفالح، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

25. مكاوي عبد الغفار، جذور الاستبداد، الكويت: عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب، 1994.

26. منصور زوي المطيري، الصياغة الإسلامية لعلم الاجتماع الدواعي والإمكان، قطر: وزارة الأوقاف والشوون الإسلامية، 1413.

27. المومني محمد أحمد عقلة ، استراتيجيات سياسة القوة، الأردن: دار الكتاب الثقافي، 2008.

28. ناصر ابراهيم ، المواطنة، عمان، مكتبة الرائد العلمية، 2002.

29. وزارة الإعلام ،الاستراتيجية الإعلامية، ، إدارة التخطيط والتطوير، دولة الكويت، 2008.

30. محمد احمد عبد النعيم، مبدأ المواطنة و الاصلاح الدستوري- دراسة تحليلية مقارنة"، مصر: دار النهضة العربية للنشر، 2007.

ثالثا/ القواميس:

1. المنجد في اللغة والأعلام، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط 29.

رابعا/ المجلات:

1. حسين جمعة، "الوطن والمواطنة"، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، العدد 25، 2006.

2. محمد بن عبد الله السهلي، "دور القانون في تكريس المواطنة"، جريدة الرياض، المملكة العربية السعودية، العدد 14193، 2007.

رابعا/ المواقع الالكترونية:

1. محمد النعماني، المواطنة السياسية في الجمهورية اليمنية (1990-2007): الأبعاد الدستورية والقانونية والعملية، متحصل عليه:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=102886

2. علي القاسمي، "مقاربات في الحوار والمواطنة ومجتمع المعرفة"، متحصل عليه:

http://www.iraqalkalema.com/article.php?id=2880

3. محمد النعماني، "المواطنة السياسية في الجمهورية اليمنية (1990- 2007) : الأبعاد الدستورية والقانونية والعملية"، متحصل عليه:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=102886

4. مجدي خليل، (حقوق الإنسان وحقوق المواطنة)، متحصل عليه:

http://www.amcoptic.com/n2008/magdy-khalil-6-08.htm

5. ياسر خالد عبد بركات، (مبدأ المواطنة واستحقاق الدستور الدائم)، متحصل عليه:

http://mcsr.net/activities/007.html

6. خالد بن عبد الله بن دهيش، رؤية مواطن للوطن بين (المواطنة والوطنية)، الجزيرة، متحصل عليه:

http://www.suhuf.net.sa/2005jaz/jun/4/rj9.htm

7. ماجد بن ناصر بن خلفان المحروقي، دور المناهج في تحقيق أهداف تربية المواطنة، متحصل عليه: www.moe-nizwa.net

8. علي حسين ال ابراهيم، (المواطنة التي يتحدث عنها الجميع)،

http://www.mohawer.net/forum//showthread.php?t=12551

9. محيي الدين عيسو، (المواطنة في رؤية ثلاث سياسيين كرد من سورية) ،متحصل عليه من الموقع:

dem.com/moxtarat=8-25-1-2008.htmهhttp://www.yek-

10. طبيعة الدولة الكويتية، متحصل عليه من موقع: متحصل عليه:

Http : kamataytion.com

11.مفهوم المواطنة وحقوق المواطن، الجزء الثالث، المتحصل عليه من الموقع: : http

www.oujdacity.net.htm

الفهــرس

العنـــــوان **الصفحة**

شكر وعرفان _____

إهـــــــداء _____

مقدمـــــــة _____ أ-ج

الفصل الاول: الاطار المفاهيمي للمواطنة و الدولة القوية

المبحث الاول :المواطنــة **5**

المطلب الاول: تعريف المواطنة_____ **5**

المطلب الثاني: تاريخ المواطنة_____ **14**

المطلب الثالث: أهمية المواطنة _____ **20**

المطلب الرابع: حقوق واجبات المواطنة_____ **25**

المطلب الخامس: ثقافة المواطنة_____ 27

المبحث الثاني: مفهوم الدولة القوية **35**

المطلب الاول: تعريف الدولة _____ **35**

المطلب الثاني: أركان الدولة _____ **38**

المطلب الثالث: المبادئ السياسية للدولة القوية _____ **40**

الفصل الثاني: اليات تطوير المواطنة في الكويت

المبحث الاول: التعريف بدولة الكويت ـــــــــــــــــــــــــــــ 48

المطلب الاول: الموقع الجغرافي لدولة الكويت ـــــــــــــــــــــــــ 48

المطلب الثاني:التشكيل السياسي والاجتماعي ـــــــــــــــــــــــــــــ 49

المطلب الثالث: دستور دولة الكويت ـــــــــــــــــــــــــ 51

المبحث الثاني: المؤسسات المشاركة في تجسيد المواطنة في دولة الكويت ـــ 54

المطلب الاول: دور الاسرة و المؤسسات التعليمية في المواطنة ـــــــــــــــــــــــــ 55

المطلب الثاني: دور الاعلام و المؤسسات الدينية ـــــــــــــــــــــــــــــ 57

المطلب الثالث: دور المؤسسات الامنية و الاجتماعية ـــــــــــــــــــــــــ59

المبحث الثالث:نحو تفعيل مبدأ المواطنة في الكويت 61

المطلب الاول: التماسك الاجتماعي و تجديد ثقافة المجتمع ـــــــــــــ 61

المطلب الثاني: ارساء قواعد الديمقراطية و استرا تيجية تنمية الوعي"العقل النقدي"ـــ 65

المطلب الثالث: منظومة حقوق الانسان وصيانة السلم ـــــــــــــــــــــــــ 69

المطلب الرابع: تفعيل المؤسسات المجسدة لمبدأ المواطنة ـــــــــــــــــــــــــ 75

الخاتمة ـــ 80

قائمة المراجع ـــ 83

الفهرس ________ 88

ملخص الدراسة ________

ملخص

تعتبر المواطنة رابطة سياسية وليست عرقية أو دينية فإنها نتاج الأنظمة الديموقراطية التي أفرزتها الدولة القوية؛ حيث توجد دساتير وقوانين تنظم حياة الجماعة البشرية التي تعيش على أراضيها، وفقاً لحقوق وواجبات متعددة :مدنية، سياسية، اقتصادية واجتماعية، منسجمة مع مبادئ المساواة والعدالة وقيم حقوق الإنسان واحترام التعددية والثقافية والانتماء للدولة وليس للأشخاص.

لهذا فإن المواطنة ليست نصوص ووثائق فقط، بل تحّمل المواطنين مسؤولية جماعية لتغليب المصلحة العامة للمجتمع والدولة على المصالح الخاصة عن طريق المشاركة في النظام الضريبي واحترام القوانين وحماية الدولة حين تعرضها للتهديدات والمخاطر، بما يخلق مواطنة ايجابية وفعالة ومتواصلة.